الفصل الخامس

إصدارات رائدة
أثرَت في تكويننا الثقافي

في مواجهة شدَّة العزلة والانغلاق، أصبح أي كتاب يؤلفه يمني ويطبع ويوزع ليصل إلى أيدي القراء اليمنيين أشبه بمعجزة. لذلك كان يستولي على المثقفين اليمنيين الكثير من الحزن والألم لأن اليمنيين لم يصلوا إلى مرحلة المشاركة في الثقافة العربية، وكان لدى القراء حسرة لكون اليمنيين قد عاشوا من حيث الإنتاج الثقافي عالة على غيرهم وظلوا زمنا طويلا مجرد مستهلكين في الثقافة العربية.

ويشكو عبدالرحمن الإرياني حين كان وزيرا للعدل بعد قيام الجمهورية من أن "المكتبة العربية خالية تماما من مؤلف منهجي حديث في تاريخ اليمن القديم، اضطلع به بحثا وتنقيبا ثم تنسيقا وتأليفا واحد من أبناء اليمن المثقفين، وكم تكون خيبة الأمل عظيمة عند الباحث الحديث حينما يجهد جهده بحثا عن مثل هذا الكتاب، ثم ينكشف له في النهاية أن رفوف المكتبة العربية وخزائنها خالية مما يبحث عنه"[130]. ويكاد يكون هذا نفسه ما يشكو منه عبدالعزيز المقالح في منتصف السبعينات في مقدمته لكتاب أبو بكر السقاف الرائد بعنوان "دراسات فكرية وأدبية" حيث يقول "ما نزال نعاني من الإفلاس والفقر الثقافي، باستثناء بضعة كتب تعد على أصابع اليد الواحدة ومجموعة من المقالات المتفرقة في الصحف وفي المجلات، فإننا ما نزال ندور في حلقة مفرَّغة، (ونعاني) من الفراغ والخواء، وما يزال بعيدا جدا زمن المشاركة، ولا أقول زمن الاكتفاء، وأقصى ما تصل إليه الشعوب في هذا المجال مرحلة المشاركة. لقد عشنا عالة على غيرنا زمنا طويلا مجرد مستهلكين في الثقافة كما نحن مجرد مستهلكين في أشياء أخرى.[131]".

---

[130] انظر مقدمة القاضي الإرياني لكتاب أحمد حسين شرف الدين، اليمن عبر التاريخ، ص. 1.

[131] انظر مقدمة عبدالعزيز المقالح لكتاب أبو بكر السقاف، كتابات فكرية وأدبية، ص. 7 . 8.

ويعبر عن الأمل في أن "نَعبُرَ إلى داخل التيار المتطور من الحياة وألا نكتفي بالاستهلاك والفرجة. صحيح أن الكتاب – أي كتاب – هو ملك للبشرية ووثيقة تاريخية لتجاوز عصور الأمية والتوحش، وصحيح أيضا أنني أشعر بأن الكتاب الذي يصدر في القاهرة أو باريس أو موسكو أو الجزائر هو كتابي، لكن متى سأجعل الإنسان في القاهرة وباريس وموسكو والجزائر يحس أن الكتاب الذي يصدر في صنعاء هو كتابه، وأن صنعاء قد أصبحت تشارك في ملء فراغ صفحة من كتاب الرؤية الشاملة لإنسان الزمن الجديد"[132].

وقد ظل هذا الإحساس بأن اليمن تجد صعوبات كبيرة في الخروج من سجن الماضي، والتحرر من قيود العزلة الثقافية للمشاركة في حركة الثقافة العربية، يثقل كاهل المثقفين اليمنيين الرواد، ويجعلهم دائما يبحثون عن بادرة للاعتراف بأن اليمنيين بشر مثل غيرهم، ولديهم قدرات على قول الشعر وكتابة النثر مثل غيرهم من البشر، وأن فرض الطغاة للجهل والفقر لم يجردهم من إنسانيتهم. ولذلك كانت الكتابات الأولى للكتاب التقليديين تفرح إذا عثرت على إشادة باليمن هنا أو هناك عند الرحالة الذين زاروا اليمن مثل القول إن إب خضراء وخصبة، وأن العمارة في صنعاء جميلة ودُورها عالية، وأن في مارب آثار حضارات عريقة لسبا وغيرها من الحضارات اليمنية القديمة، أو بعض العبارات التي تجامل الطاغية وتمدح بعض جوانب حكمه، لكنهم يتجاهلون ما يعبِّر عنه الرحالة أنفسهم في كتبهم التي ينقلون عنها من نقد لجوانب القصور في نظام الحكم، ومن جباية جائرة للضرائب، ومن شيوع الفقر والجهل، وانعدام المدارس، وشيوع الأمراض، إلخ.

وظل الإحساس بالنقص في مجال الإنتاج الثقافي والمشاركة في الحركة الثقافية العربية الحديثة شائعا حتى عند الكتاب الحديثين، الذين يحاولون أن يستنهضوا همم اليمنيين للاهتمام بالتكوين الثقافي والبدء بعملية سد النقص والتعويض عن العجز الثقافي الكبير.

وحتى عند بعض الكتاب المحدثين والتقدميين، نجد دفاعا عن اليمن وردا على من يتهم اليمنيين بعدم المشاركة في الإنتاج العربي من شعر ونثر وقصة قصيرة وغيرها. فهذه مجلة الحكمة الناطقة باسم اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين تعلن منذ افتتاحية العدد الأول دفاعها

[132] نفسه، ص. 8.

المجيد عن إبداع اليمنيين ومشاركتهم في الثقافة العربية وتحاول ربما رفع الروح المعنوية لدى الأدباء والكتاب وحشدهم من حول اتحادهم العتيد.

ولذلك كان القراء يستقبلون صدور أي كتاب لمؤلِّف يمني بفرح كبير باعتباره حدثا تاريخيا يستحق الاحتفاء والإشادة به والإقبال على قراءته باهتمام كبير.

كما شاع في كتابات أوائل الإصدارات الرائدة الشعور بأن العزلة المفروضة على اليمن قد جعلت العالم يجهل اليمن ويحتاج إلى من يُعرِّفه بأن هناك في جنوب شبه الجزيرة العربية شعبا عربيا كانت له حضارات عريقة مثل سبا ومعين وقتبان وحمير وغيرها، وأنه ساهم في الحضارات الإنسانية وفي الفتوحات الإسلامية. وتجد في مطلع كل كتاب من هذه الإصدارات الرائدة بطاقة تعريف باليمن منذ عصور ما قبل الإسلام حتى العصر الراهن. وقد سرت هذه العادة الكتابية، التي ربما كانت ضرورية في البداية لتعريف القارئ اليمني وغير اليمني باليمن وبتراثه، وتواصلت حتى في بعض الرسائل الأكاديمية في الجامعات العربية وغير العربية، بحيث وُجِد ما كنا نسميها ساخرين عادة بدء كل رسالة أكاديمية بمقدمة "من سبأ إلى السلال"، وكنا نستغرب تكرار هذه العادة التي تستغرق جزءً كبيرا من أية رسالة أكاديمية بدلا من تركيز الرسالة كلها على موضوع البحث المعلن. وهو ما يؤثر فعلا على قيمة الرسالة موضوع المناقشة. وكنا نستغرب ونقول "لما ذا لا يحيل كل كاتب القارئ إلى ما سبق أن كتبه آخرون في هذا الموضوع بدلا من شغل نفسه بموضوع ليس موضوع بحثه مما يجعله يمر على هذا التاريخ الطويل مر الكرام فلا يقدم فيه ما يستحق من بحث ومن معارف موثوقة، فتصبح تلك المقدمة الطويلة حشوا لا ضرورة له.

وربما يكون من هذا الباب أن الأغلبية الساحقة من الرسائل الأكاديمية التي كتبها يمنيون تركز على تناول اليمن، من حيث التاريخ والاجتماع والفلسفة والاقتصاد وغيرها، وأعترف أنني عند التفكير بكتابة رسالة الماجستير أو الدكتوراه قد أحسست بأنني في حاجة لتناول التاريخ الفكري في اليمن، أولا لإشباع رغبتي في معرفة بلادي التي أحبها وأتحدث عنها دون أن أعرف الكثير من شئونها. وثانيا للمساهمة في تحريك عجلة البحث في واقع اليمن الذي يشعر الجميع أنها ما تزال في حاجة للبحث والتنقيب في تاريخها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومساهمتها في الحضارة العربية الإسلامية وفي الحضارة الإنسانية ككل. ولعل هذا كان شعور غيري من الباحثين اليمنيين على أمل أن يأتي يوم نشارك فيه العالم العربي والعالم

كله في الاهتمام بشئونهما وقضاياهما وألا نقتصر على الانكفاء على شئون بلادنا وقضاياها. وأثق أن هذا هو طموح كل مثقف يمني جمهوري.

وبسبب هذا الشعور بوطأة العزلة القاتلة على اليمن والتخلف المستدام طوال عهود ما قبل الجمهورية يلمس القارئ في الإصدارات الرائدة التي نتناولها هنا إصرارا على التمهيد لما يكتبون عنه بتقديم موجز سريع عن تاريخ اليمن منذ الحضارات القديمة حتى وقت تحرير كل كتاب جديد، وهذا ناتج من الشعور بأن اليمن قد عانت من التهميش والغربة عن عصرها ما جعلها مجهولة أو شبه مجهولة عند إخوتها العرب ناهيك عن شعوب العالم الأخرى.

وسوف أستعرض هنا هذه الإصدارات الرائدة لأنها مارست تأثيرا كبيرا على تكوين قطاع واسع من الطلبة والقراء في تلك الفترة المبكرة من تاريخ الجمهورية، لأنهم وجدوها تستجيب لحاجتهم الماسة إلى تناول أوضاع بلدهم بأقلام كتاب يمنيين مطلعين على أحوال اليمن، والحصول على معارف لا تتوفر لهم في أي كتب أخرى. كما أن هذه الكتب قد نفدت من السوق ولم يعد أحد قادرا على الاطلاع عليها والعودة إليها لقراءتها وحتى لتناولها بأسلوب نقدي يبين ما أحسنت فيه وما ظلت فيه عن الطريق أو ارتكبت من أخطاء إن كان فيها أخطاء. إنها جزء من التراث الثقافي الجمهوري الذي لا يمكن تقدير حقيقة ما شهدته البلاد في مطلع العهد الجمهوري من نقاشات وصراع أفكار واجتهادات دون قراءتها.

ابن الأمير وعصره لمجموعة من المؤلفين

كان أول كتاب صدر لمؤلفين يمنيين بعد قيام الجمهورية هو كتاب "ابن الأمير وعصره". فقد صدر عام **1964** في فترة كانت فيها أوضاع الجمهورية الجديدة ما تزال تتسم بالارتباك وعدم الاستقرار، وهو العام الذي شهد توسع الحرب على الجمهورية وأدرك فيه الجميع أن العون المصري الذي كانوا يعتقدون أنه سيكون محدودا قد توسع ليكون حقيقة من حقائق الصراع بين القديم والجديد في اليمن. كما أن الصراع داخل الجمهورية بين القوى الجديدة الطامحة للتغيير الجذري والقوى التقليدية التي أرادت إصلاح النظام القديم وتطويره بالتدريج قد توسع وبدأ يعبر عن نفسه بطرق مختلفة.

ومع أن "كتاب ابن الأمير وعصره" قد كان مؤلفا جماعيا شارك في إعداده مجموعة من النخبة الثقافية المستنيرة في تلك الفترة، وهم قاسم غالب أحمد، وحسين السياغي، والمؤرخ الذي كتب وحقق فيما بعد عددا من مصادر التاريخ اليمني مُحَمَّد علي الأكوع، وعبدالله

الشماحي صاحب كتاب "اليمن، الإنسان والحضارة"، وإلى جانبهم موظف مصري تولى جمع المادة وإعدادها والإشراف على الطباعة، هو محمود إبراهيم زايد، فإن الكتاب قد نُسِبَ دائما لقاسم غالب في حالي الإشادة والنقد لأنه كان حينها وزير التربية والتعليم والمثقف القادم إلى الجمهورية بعد بعد نحو ثلاثة عشر عاما قضاها في السجن لانتمائه إلى حركة الأحرار المعارِضة وتعاطفه مع قيادة جمال عبدالناصر لحركة التحرر العربية، قبل أن يهرب إلى مستعمرة عدن ويعمل بالتدريس في التعليم الأهلي.

والواقع أن هذا الكتاب تطبيق عملي لرؤية حركة الأحرار لتاريخ اليمن وللصراع الفكري الذي دار فيه. فقد كان الأحرار أقرب في فكرهم إلى ما يسمى مدرسة التحرر الفكري غير المتعصبة لمذهب بعينه والداعية للعودة إلى الكتاب والسنة والأخذ بأصح الروايات وبما يَجمَع الأمة الإسلامية ولا يفرقها. ومع أن عددا من الأَعلام المهمين يمثلون هذه المدرسة في تاريخ اليمن، مثل مُحَمَّد بن إبراهيم الوزير (توفي سنة 840هـ-/1436م)، والحسن بن أحمد الجلال (توفي سنة 1084هـ-/1673)، ومُحَمَّد بن أسماعيل الأمير (توفي سنة 1182هـ-/1768م)، ومُحَمَّد علي الشوكاني (توفي سنة 1250هـ-/1834م) الذي خلَّف مدرسة ظلت مؤثرة في القضاء والإفتاء حتى قيام الجمهورية، فإن اختيار ابن الأمير للتركيز عليه في هذا الكتاب قد كان مقصودا لأنه كان أشجع رجال عصره في الصراع مع الحاكمين ولأنه "ترفَّع عن أعلى المناصب وناضل في سبيل رأيه في شجاعة نادرة... وزهد عن حياة السادة وكبرياء الأسر وترفعها والتزم جانب الشعب وعاش معه وأحس بإحساسه وعبَّر أدق تعبير عن أوجاعه وآلامه"[133].

أراد المؤلفون التأصيل الفكري للنظام الجمهوري باعتباره نظاما سياسيا عادلا يوفر المساواة والمشاركة الشعبية وفرص التنمية وتمتع جميع المواطنين بخيراتها، وأن يعودوا بالجذور التاريخية للجمهورية إلى معارضة التمييز ورفض الحكم والغلبة استنادا إلى النسب والوراثة وليس إلى خدمة الشعب وما يُقدَّم له من فرص للحياة الآمنة المستقرة والكريمة. إنه أول كتاب يصدر في عهد الجمهورية وأول تأصيل نظري لدعوة الجمهوريين إلى رفض أيديولوجيا الإمامة، وإلى أن يكون الحكم للشعب، وأن يكون الحاكم من يختاره هذا الشعب لا من

[133] قاسم غالب وآخرون، ابن الأمير وعصره، ص. 14.

يفرض نفسه بغلبة السلاح والتبرير بالنسب. ولم يكن منتظرا في تلك الفترة المبكرة من الصراع المحتدم بين القديم والجديد أن يكون الكتاب بحثا تاريخيا محايدا وغير منحاز للجمهورية. لقد كان نصا متحمسا للجمهورية الوليدة وفعلا من أفعال مقاومة الحرب عليها. ولذلك تلقاه الجمهوريون بحماسة وعارضه أعداؤها بشراسة.

يبدأ الكتاب بإعادة قراءة التاريخ الرسمي للأسرة القاسمية التي حكمت اليمن أو جزءً من اليمن خلال قرون. وأوجز تاريخ الأئمة الذين حكموا البلاد خلال حياة ابن الأمير ليستخرج ما في هذا التاريخ، وبخاصة عهد المهدي صاحب المواهب ومن تلاه من الأئمة، من تنافس وصراعات وحروب وقسوة، لدحض الصورة الإسلامية المثالية التي يُقدِّمُ بها التاريخ الرسمي مسيرة الإمامة، وكيف أن كل منهم يدعي أنه يدافع عن الإسلام في مواجهة من يقولون بدورهم إنهم يريدون تطبيق الإسلام الصحيح. وهكذا يتم استخدام الإسلام ستارا لحجب طموحات دنيوية وأطماع شخصية لتولي الحكم وانتزاعه من مسلمين آخرين، والتمتع بخيرات البلاد. بل إن التنافس والحرب قد نشبا بين الأب وابنه، والأخ وأخيه، ويصف الكتاب دور ابن الأمير في الوساطة لحقن الدماء[134].

ويذكر الكتاب كيف ادعى الإمامة أكثر من شخص عند وفاة الإمام المتوكل قاسم إلى أن تغلب المنصور حسين بن القاسم الذي كان قد نازع أباه وتحارب معه. ودخل المنصور في حروب مع أكثر من داعٍ ومنهم أخوه أحمد. وكان لابن الأمير صلة بهذه الحروب إما وسيطا أكثر من مرة وإما متعاطفا مع أحد الدعاة لقناعته بأنه الأصلح للحكم حتى وفاة المنصور سنة **1161**هـ-.

ويتلو هذا الموجز الذي يعيد قراءة التاريخ من منظور جمهوري رافض للأئمة، استعراض حياة مُحَمَّد بن إسماعيل الأمير، مولده سنة **1099**هـ-/**1687**م، وتفوقه في العلم حتى جلس للدراسة عليه والده إسماعيل الأمير بعد انتقاله من كحلان عفار إلى صنعاء. ويتبادل الشعر مع والده الذي أرشده إلى البدء بمجموع زيد بن علي في الفقه بما في هذا المجموع من عدم تعصب، ثم مفارقته لصنعاء وبقاؤه بعيدا عنها بسبب غضب السلطة عليه. وأورد الكتاب شعرا كثيرا يعبر فيه الوالد عن شوقه لابنه المتفرغ للتعليم بعيدا عن أهله. وقد

[134] نفسه، ص. 112 . 113.

حج ابن الأمير أربع مرات للدراسة في مكة على علماء كثيرين بعضهم قادم من بلاد بعيدة، وناقشهم وتجادل معهم فأقنعهم وأقنعوه.

ويقدمه الكتاب كعالم متحرر من التعصب، غير متهالك على الدنيا والمناصب والحكم، منصف للناس. ويركز في تناوله لسيرة ابن الأمير على قضيتين: تبيان الاختلاف بين ما يرد في مجموع زيد بن علي من جهة وما يراه الإمام الهادي يحيى بن الحسين، مؤسس الزيدية في اليمن من جهة أخرى. ويعرض قصيدته التي دخل بسببها السجن، وهي قصيدة تنتقد الأوضاع القائمة في تلك الفترة ومطلعها:

سماعا عباد الله أهل البصائر لقول له ينفي منامٍ لناظرِ

ويشير إلى دعوته لإصلاح شئون الحكم ويسرد سوء أحوال البلاد وانتشار الحروب وما يرافقها من قتل ونهب. ثم يشير إلى دور ابن الأمير في الصلح والدعوة إلى حقن الدماء وإلى السلام. وينتهي الكتاب بإيراد بعض قصائد من أشعاره ويَعِدُ بمواصلة البحث عن أشعاره ورسائله حتى يستكمل ما ترك من آثار "فإذا قدر لهذا البحث أن يطبع مرة أخرى شملت هذه المختارات مجموعة كبيرة من هذا الشعر ومختارات من الرسائل التي لم تنشر، ومقتطفات من الآراء الخاصة لابن الأمير التي عنى بها في مؤلفاته"[135]. وقد أعيد طبع هذا الكتاب المتحمس لابن الأمير طبعة ثانية في الذكرى العشرين لقيام الجمهورية لكنه لم يضف إلى ما في الطبعة الأولى سوى القليل. ولم يُعَد طبعه منذ ذلك التاريخ، ربما لأنه كتب بطريقة غير منهجية فيها الكثير من القفز من فترة إلى أخرى. وربما عاد السبب إلى أنه حين صدر في المرة الأولى كان أول كتاب يصدر في العهد الجمهوري وكان القراء حينذاك يشتاقون لقراءة أي كتاب يمني، لكن بمرور الوقت أصبح في متناول القراء كتب أخرى أكثر جاذبية للقراءة والاطلاع.

التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، لمحمد سعيد العطار

من الكتب المهمة التي نُشرت في بداية العهد الجمهوري وأثرت على تكوين الشباب والطلبة ووعيهم في تلك الفترة، كتاب مهم، أُعِدَّ في مطلع الستينات كرسالة دكتوراه باللغة الفرنسية ثم ترجم إلى العربية ونشر في بيروت في منتصف الستينات. وقد وصل إلى أيدينا

[135] نفسه، ص. 324.

للقراءة في نهاية الستينات وبداية السبعينات، وإن كان بسبب لغته الأكاديمية لم ينتشر وظل محصورا في أوساط محدودة. ومن الأمانة الاعتراف بأنني وأمثالي من المراهقين ومن كانوا في مقتبل الشباب قد وجدوا صعوبة في استيعاب طروحاته، والبعض اضطر لقراءته أكثر من مرة لاستيعابه. لكن تكرار القراءة كان يعكس الرغبة في المعرفة والفرح بما يوفر الكتاب من معارف تدعو الحاجة إليها لتكوين أساس معرفي صحيح ومتماسك لفهم واقع بدا لنا مغلقا ومستعصيا على الفهم ولا يوفر التعليم الرسمي المعارف التي يقدمها ولا يستجيب لطموحاتنا وشوقنا لمعرفة واقع صعب يثير في أذهاننا علامات استفهام أكثر مما يوفر من إجابات على أسئلتنا.

والواقع أن الكتاب قد كان من العمق في تناوله للموضوعات التي حللها ومن الحصافة في عدم القفز فوق الحقائق الموضوعية وفوق حقائق واقعنا بحيث بدا لنا فريدا وغير مسبوق في الحياة الثقافية اليمنية. لقد جمع بين جدية الدراسات الأكاديمية والرصانة وسعة الاطلاع على مدارس الفكر العالمي المتقدم وعمق التفكير والاقتراب من الواقع الصعب، برصانة وابتكار استحق إعجابنا وقبولنا. وقد تعامل مع النظريات المجردة المطبقة على بلدان أخرى في العالم وعلى بيئات أخرى بطريقة مبدعة، لم ينقلها حرفيا ولم يطبقها على علاتها، بل تعامل معها تعاملا نقديا ونبه إلى أنه لا يرفضها ولكنه وجد أنها لا تقبل التطبيق الحرفي على واقع اليمن الخاص والمعقد. ووضح في كل مرة رأيه فيما يصلح للتطبيق على الواقع اليمني ووضَع مقترحاتٍ بما يصلح للتطبيق على هذا الواقع. ويمتاز بالتناول الحصيف لموضوعاته ولذلك يكرر في كل موضوع يتناوله أنه لا يمكن تناوله بشكل صحيح وموضوعي بسبب نقص المعلومات والإحصاءات والوثائق والدراسات الضرورية. ويشكو في أكثر من موضع في كتابه القيم عن اليمن من أن اليمن من البلاد النادرة التي لم تحظ باهتمام علماء الاقتصاد والاجتماع في المنطقة العربية وفي العالم، ولم تخصَّص أية دراسة اقتصادية أو اجتماعية لها. وأن انعدام الملفات والوثائق يثبِّط عزائم الباحثين. فلم يكن بالإمكان قبل قيام الجمهورية القيام بدراسات معمقة في اليمن ولا التجوال فيها. وحتى المنظمات الدولية، لم تكن قادرة على دراسة أوضاع البلد. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن الطلبة اليمنيين الدارسين في الداخل والخارج كانوا نادرين جدا. كما ينتقد ما كتبته بعض منظمات الأمم المتحدة عن اليمن ويعتبره قاصرا.

ويعيد سبب التخلف الاقتصادي والاجتماعي إلى عدم تعرُّض البنيات الاجتماعية الموروثة للخضَّات وللاحتكاك لكي تتغير، ويقرر أن اليمن لم يكن بلدا إقطاعيا بالمعنى الأوربي، إذ لا وجود لأقنان مرتبطين بالأرض التي يخدمونها وملزمون بأداء خدمات شاقة إجبارية، ولا وجود لإقطاعيي ولايات ومعاقل شبه مستقلة.

ويحدد الطبقات الاجتماعية قبل قيام الجمهورية بالسادة أو الأشراف، ومشايخ القبائل، والتجار والحرفيين، والفلاحين، والعبيد، والأخدام.

وقد كان دور المرأة محدودا، بحيث كانت في المدينة عاطلة وأمية في حين كانت المرأة الريفية تشارك الرجل في العمل الزراعي.

ونظام الملكية قائم على الملكية الخاصة وتضبطه الشريعة من حيث الانتقال والوراثة.

وينتقد جداول الأمم المتحدة للدخل الفردي ويعتبرها قاصرة لأن المقارنة بين المداخيل الفردية لعدة بلدان موضوع تحفظات. ويذهب بعيدا في تقديرات وتفصيلات لحساب دخل الفرد وضآلته والاضطرار للهجرة وانتشار مضغ القات وما له من تأثير على استخدام الدخول. ويلاحِظ وجود تفاوت كبير بين دخل الطبقات ذات الامتيازات والفقراء. وتتولد عن هذا حياة بائسة وفقر في التغذية ويسهم القات في استنزاف دخل الفرد الفقير ويؤثر على مستوى معيشة العائلة. ويترتب على انخفاض الدخل الفردي انخفاض مستوى الصحة في ظل عدم وجود رعاية صحية وسوء ظروف المسكن والملبس.

وينقل أن البلاد تعاني من نقص فرص العمل ومن البطالة الفصلية والبطالة المقنعة والبطالة المرتبطة بالقات الذي يجعل المرء يقضي ساعات في مضغه، وكل ذلك تبذير وإهدار للوقت وللطاقة الإنسانية.

ويكاد الإنتاج اليمني يقتصر على الاستهلاك الداخلي ولا يبقى شيء للتصدير أو يوجد تصدير قليل ما عدا البن الذي عانى من الركود ومن تقلبات السوق والمنافسة، في حين يوفر القات دخلا أكبر من البن لكنه يستهلك داخليا وينافس البن على الأراضي نفسها ولا يُصدَّر منه شيء.

ومن أسباب التخلف التي ينقلها أن الصناعة منعدمة وتراجع الحرف أمام المنتجات المصنعة القادمة من مستعمرة عدن. وظلت التجارة تمر عبر عدن بحيث أصبحت الميناء الرئيسي لتجارة اليمن، سواء للواردات أم للصادرات.

ويقول إن الميزان التجاري سنة 1961 كان يعاني من عجز يقدر بخمسين في المائة. وكانت التجارة الداخلية مماثلة لما كانت عليه في العصور الوسطى. ولا وجود للشركات المساهمة. وكانت جميع المؤسسات التجارية في مستعمرة عدن.

ويضيف أن من الطبيعي في بلد لا يصدِّر سوى القليل أن يكون النقد الأجنبي قليل، وتداوله ضئيل. والأخطر عدم وجود عملة وطنية ولا بنك يمني، وكانت الضرائب جائرة رغم جانبها النظري المستمد من الشريعة الإسلامية. ولم تُنشَر أية ميزانية. وكانت تحويلات المغتربين المصدر المهم للنقد الأجنبي.

ويناقش الكتاب نظريات التخلف في العالم، والتي تضع معايير لقياس التخلف تستند إلى متوسط الدخل الفردي، ويعتمد آخرون على معايير العامل الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي والسياسي. لكنه يعتبرها كلها نتائج لهذا التخلف لا أسبابه. ويرى أن للتخلف عوامل عدة يسميها "فوق – اقتصادية" مكنت هذا التخلف من البقاء والاستمرار وزادت من خطورته. ويرى أن وضع اليمن والمنطقة التي توجد فيها يحتاج لأخذ التاريخ والحضارة والدين في الحسبان، وكذلك المظاهر الديموغرافية والشروط التقنية.

ويلخص تخلف اليمن بإعادته إلى عوامل مهمة وعلى الأخص انعزالها عن العالم وانقطاع التبادل التجاري والثقافي، والمؤثرات غير المباشرة للاستعمار. وأهم أسباب تخلف اليمن في رأيه سيطرة طبقة من ذوي الامتيازات يمثِّلها الإمام اتَّبَعت سياسة العزلة والانغلاق للحفاظ على مصالحها وفسرت الدين تفسيرا رجعيا يخدم هذه المصالح. وهكذا أسهمت عزلة اليمن وانقطاع تبادلها الاقتصادي والثقافي مع العالم في توطيد هذا التخلف.

ويستنتج المؤلِّف أن قيام الجمهورية قد كسر أقوى حلقة تنتج التخلف. فقد كان التغيير الجمهوري وحده القادر على تحرير قوى المجتمع "وإقامة نظام أكثر ملاءمة لانتهاج سياسة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"[136].

واستعرض في القسم الثاني من الكتاب "الثورة اليمنية وآفاقها" من حيث كسر حلقة التخلف الذي جثم على صدر اليمن، وأوجز الأحداث التي جرت منذ 26 سبتمبر 1962. ويرى أن العوامل التي ساعدت على قيام الثورة هي التخلف والاستبداد والفقر واستحالة

[136] محمد سعيد العطار، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، ص. 268.

إيجاد حلول للمشاكل الخطيرة التي تعاني منها البلاد في ظل نظام الإمامة الاستبدادي شديد البدائية، وتأثير المغتربين الذين عاشوا في أنظمة سياسية واقتصادية أخرى أكثر تقدما، وتأثير الإذاعة والصحافة وانشار الوعي بفعل ذلك.

ويرى العطار أن سيف الإسلام عبدالله الذي كان مسئولا شكليا عن التعليم المتخلف والبائس عرف حاجة البلاد إلى قدر من التعليم الذي يسد النقص في الكوادر وعرف الخارج وتواصل مع الشركات البترولية ومن ثم كان لديه رغبة في استخراج الثروات الطبيعية وكان أقل ميلا إلى سياسة العزلة والانغلاق[137].

وربما كان هذا دافع البدر للانفتاح على مصر لإحداث بعض التغييرات الطفيفة ليمثِّل شيئا من الانفتاح، بعد أن شعر بعض أعضاء الأسرة الحاكمة بخطر العزلة على مستقبل النظام الإمامي.

وتناول الكتاب الفئات الاجتماعية المختلفة ودورها في التغيير، وحددها على نحو يعكس التغيير السريع في دور القوى المختلفة بمجرد إعلان الجمهورية قبل أن يشهد الواقع تحولات حقيقية اقتصادية واجتماعية. فقد أدى التغيير السياسي منذ بدايته لاستبعاد الطبقات القديمة التي حددها المؤلف بالسادة ومشايخ القبائل الكبار والتجار والمزارعين القبائل والحرفيين والعبيد والأخدام، ولكن ترتيبها بعد التغيير الجمهوري أصبح (دون أن يقول ذلك صراحة): العسكريون والمثقفون والتجار. وهذا تبسيط للمسألة لا يتناسب مع المستوى الأكاديمي الحصيف الذي كتب به الكتاب. إذ من المستحيل أن تتغير الطبقات في يوم وليلة وبمجرد صدور قرار سياسي من أعلى، لأن الطبقات والفئات الاجتماعية تعتمد على دورها في عملية الإنتاج وفي امتلاك قوى الإنتاج وما ينتج عن ذلك من علاقات بين المنتجين أنفسهم وبينهم وبين وسائل إنتاجهم للخيرات المادية ونفوذهم في المجتمع الذي يعيشون فيه. وقد أثبتت الأيام أن هذا الترتيب للفئات الاجتماعية كان مصطنعا وعابرا. ولا أساس اجتماعيا له في بنية المجتمع.

وتناول الكتاب القرارات السياسية والاقتصادية للثورة ممثلة في إعلان الجمهورية، وإصدار دستور 1963 المؤقت، وإلغاء الرق، وطلب مساعدة مصر عبدالناصر. أما

[137] محمد سعيد العطار، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، ص. 40.

القرارات الاقتصادية فقد تمثلت بتكوين لجنة اقتصادية وإنشاء أول بنك يمني هو البنك اليمني للإنشاء والتعمير برأسمال مختلط عام وخاص (وحتى في مستعمرة عدن، لم يكن يوجد بنك محلي وكانت البنوك الأجنبية هي التي تمارس الأعمال المصرفية)، وتشجيع عودة رأس المال اليمني من الخارج.

لكن هذه التغييرات السريعة ووجهت بمقاومة عنيفة مدفوعة من الخارج، مما أدى إلى تجاوز حوادث اليمن المجال الداخلي، وأصبح لها بعدها الخارجي، ونُظِر للتغير الضروري في اليمن باعتباره تهديدا للجيران وللاستعمار البريطاني في عدن والمحميات البريطانية، ووجدت الجمهورية نفسها في وضع لا يساعد على بقائها واستمرارها. وتم إنهاكها بالحرب منذ الأيام الأولى وتضييق الخناق عليها. ولم يكن أمامها سوى اللجوء إلى طلب المساعدة من مصر عبدالناصر.

أما عن موضوع الوحدة العربية التي تفترضها المساعدة المصرية للجمهورية، وهي مساعدة جاءت وفقا لمفاهيم هذه الوحدة، فإن المؤلف يقول "لا يكفي أن تكون لنا رغبة في الوحدة وأن ندعو لها بلادا اختلفت أنظمتها السياسية والاجتماعية" لأن هذا الاختلاف يودي بالوحدة إلى الفشل[138]. ويعترض على أي ارتباط بالاشتراكية العربية التي كانت مصر عبدالناصر تدعو إليها في سنوات كتابة الكتاب قائلا "ظروف اليمن تتطلب قبل الاندفاع في هذه الطريق الاشتراكية، حرية عمل كبرى في الميادين السياسية والاقتصادية والنظرية. أو بعبارة أخرى تتطلب تطبيق (تجريبية موجهة)... وليس اشتراكية، حاليا على الأقل"[139].

ويضيف أنه إذا كانت المعوقات الخارجية كبيرة فإن تأثير المعوقات الداخلية أضخم وتتولد عنها تعقيدات اجتماعية واقتصادية تفرض على الجمهورية التقهقر أو التراجع عند اتخاذ القرارات المناسبة. ولا يمكن القيام بعملية التحويل الاجتماعي في مجتمع تحكمه عادات وتقاليد عمرها آلاف السنين إلا إذا تم التمهيد لعملية التحويل بعملية توعية طويلة وعميقة. ومن أهم المعوقات في رأي الكتاب التفرقة الطائفية واعتبار الإمام زعيما روحيا لإحدى الطائفتين، وعقلية السكان الذين كانوا يعيشون في ظلام كثيف.

---

[138] نفسه، ص. 319.

[139] نفسه، ص. 320.

ويتساءل: هل تستطيع ثورة قائمة ليس لها برنامج محدد ولا انسجام عقائدي ولا إطار إنساني، لا غنى عنه لتحقيق ثورة حقيقية، أن تُحدِث قفزة إلى الأمام في التنمية الاقتصادية السريعة لمصلحة الطبقات الكادحة؟

ولا يخفي حماسته للتخطيط الموجه الذي يسمح للدولة أن توجه الاقتصاد، وهي مسألة في ذلك الوقت كانت سائدة في أوساط المثقفين في بلدان العالم الثالث وحتى في أوساط المثقفين والأكاديميين في أوروبا. لكنه انطلاقا من وعيه بعدم توفر الإحصاءات والبيانات والدراسات التي تمكِّن المخططين من وضع خطط واقعية تستجيب لضرورات التطور الاقتصادي ولحاجات السكان، يدعو إلى "تطبيق سياسة اقتصادية واجتماعية تجريبية، ستتولد عنها بالضرورة مشاكل في المستقبل" أطلق عليها "التجريبية الموجهة" بهدف "تحقيق بعض التغييرات وبعض التقدم والنمو"[140].

ويضيف أن الأفكار الموجهة لهذ هـ "التجريبية الموجهة" التي يدعو إليها تهدف لحل المشاكل العاجلة التي لا تقبل التأجيل، والتي تواجه الجمهورية الوليدة في واقع صعب، وفي ظل الحرب المفروضة عليها، واعتماد خيارات اقتصادية لا تهدد المستقبل الاجتماعي. فلا أحد ينكر أنه يجب أن يكون لسياسات الحكومة غايات وأهداف محددة، وأنها يجب أن تقترح التدابير التي تمكِّنها من بلوغ هذه الأهداف. لكن المتطلبات الاقتصادية تقتضي إيجاد فائض اقتصادي وتراكم متسارع، والتخطيط لاستعمال هذا الفائض مع توطيد سلطة الدولة على الثروات الوطنية، ومراقبة التجارة الخارجية وحركة النقد. وعند توفر المعطيات يصبح بإمكان أية هيئة للتخطيط أن تضع البرامج وتحدد الأولويات وتقدِّر الحاجات.

ويعود المؤلف لتكرار القول إن انعدام المعطيات يعيق التخطيط، لكنه مع ذلك يدعو لعدم التخلي عنه ويدعو إلى الإسراع بإنشاء هيئة تتولى جمع المعطيات والبيانات. كما يقترح التركيز على حشد الموارد البشرية والمادية لتحقيق فائض وتراكم اقتصاديين وتحقيق نمو سريع. ويدعو إلى تعايش القطاعات الاقتصادية: القطاع العام وشبه العام ليتوليا التصنيع والاهتمام بالبنية التحتية والتوظيفات الاجتماعية (التعليم والصحة) ومنح الحرية لرأس المال الخاص ليشارك في الاستثمار وتحقيق النمو، وتشجيع المغتربين على توظيف رؤوس أموالهم في

[140] نفسه، ص. 330 . 331.

الداخل. يؤكد على ضرورة تنمية التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف وفتح الباب للاستثمار الأجنبي للاستثمار في شركات مختلطة للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

وبسبب انتشار البطالة يدعو لإعطاء الأولوية للتصنيع لتشغيل اليد العاملة، وإجبار رأس المال الخاص على استثمار نصف ما يحقق من أرباح في التنمية الموجهة، وفرض ضرائب للحد من استيراد الكماليات ومراقبتها، واستخدام الفائض في الاستثمار لتحقيق نمو اقتصادي سريع.

ويقترح إعطاء أولوية للزراعة لأنها ستظل لسنين، كما يقول، المورد الأساسي للاقتصاد الوطني، وأن يرتبط نمو الصناعة بالمواد الأولية التي تنتجها الزراعة. ويقترح الاستعانة بالتعاون في الانتاج الزراعي. ومن الإجراءات المقترحة لمساعدة النمو الزراعي منح قروض للمزارعين، وبخاصة للجمعيات الزراعية. ومن الأفكار الرائدة ولكن التي أثبتت عدم واقعيتها، تطبيق سياسة لقلع أشجار القات ليحل البن محله.

ويدعو إلى إعطاء أولوية للتعليم وتحسين نوعيته مستعينا بمثل صيني سائر يقول "إذا كنت تضع مخططا لسنة فاصنع الأرز، وإذا كنت تضع مخططا لقرن فعلِّم الرجال". كما يدعو إلى محو الأمية.

وينتهي كخلاصة للتفكير إلى أن المقترحات التي صاغها لتحقيق فائض اقتصادي وتراكم رأس المال وحشد الموارد المادية والبشرية وإعطاء الأولوية للصناعة لاستيعاب العاطلين وللمشاريع الزراعية التي تحقق مردودات سريعة واستثمار الفائض في التنمية، كلها تمثِّل البرنامج العملي الوحيد الممكن في ظروف اليمن في تلك الفترة، وهو برنامج واقعي يضع أصابعه على المشكلات الواقعية للمجتمع اليمني ولا يشطح ويقفز فوق هذا الواقع، ولا تغريه النظريات الاقتصادية، التي يعرفها ويتجادل معها ويكشف إلى أي حد لا يتقبلها الواقع اليمني المتخلف كما هي دون تكييف لتناسب الوضع اليمني المعقَّد والصعب والمتخلف. وينتهي من كل هذا بالدعوة إلى ما يسميه "التجريبية الموجهة" وهي الفلسفة التي صاغها وكيفها، بشجاعة وجرأة ووعي دقيق بصعوبات الواقع الملموس، لتناسب الواقع اليمني.

لكنه ينتهي، كيساري، إلى التحذير من المخاطر الاجتماعية التي يشكلها رأس المال الخاص وكذلك رأس المال العائد من المهجر، ويحذر من أن هذا الرأسمال سيطالب في مرحلة معينة بثمن سياسي، أي بالسيطرة السياسية على الدولة وإقصاء الجماهير التي تشكل غالبية السكان.

اليمن، محمد أنعم غالب

من الكتب التي أسهمت في تحسين وعي القراء الشباب والمتعلمين في اليمن بواقعهم كتاب مُحَمَّد أنعم غالب الذي، مثله مثل كتاب العطار، على الرغم من أنه في الأساس رسالة أكاديمية قدمها المؤلف لنيل درجة الماجستير في الإدارة، وقدِّمت باللغة الانجليزية في جامعة تكساس الأمريكية قبل قيام الجمهورية بسنتين، حرص المؤلف بدافع من ثقافته التي كانت قد تفتحت وتكونت أثناء دراسته في القاهرة في الخمسينات، ومن ثقافته اليسارية بالذات، على أن يتناول المجتمع اليمني ليَعرِفَه هو نفسه، وليساعد اليمنيين الشباب على معرفة بلادهم وواقعهم.

ومعروف أن المؤلف كان في سنة 1956 قد أصبح من القيادات الطلابية اليسارية التي قادت "مؤتمر الطلبة اليمنيين الدائم" في مصر، وهو المؤتمر الذي صدرت عنه وثيقة تاريخية تجاوزت ما تطالب به حركة الأحرار المعارِضة، تدعو اليمنيين إلى أن يعملوا معا لبناء وطن واحد متحرر يوفر المساواة والتنمية والديمقراطية والتضامن بين جميع اليمنيين.

وهذا كتاب غير معقد نظريا بالقياس إلى كتاب العطار الآنف الذكر، ولا يخوض كثيرا في تناول نظريات الإدارة وقبولها أو نقدها، ولا يُغرق في المقدمات النظرية المنتفخة كما يفعل بعض الدراسين في الجامعات العربية الذين يغطُّون ضحالة التفكير وعدم عمق التحليل بادعاء نظري عشوائي وسرد مجموعة من الآراء لمؤلفين غير مهمين ولا يضيفون للفكر الإنساني أية قيمة معرفية، دون تبرير لما ذا اختاروا أولئك الكتاب دون غيرهم.

يقدم هذا الكتاب أجوبة مباشرة لتساؤلات القارئ حول اليمن وعن واقعها، موقعها وتضاريسها ومناخها. ويقسم اليمن إلى أربعة أقاليم، هي السهل الساحلي، تربته ومناخه، والمحاصيل التي يزرعها، و"الجبال والوديان السفلى"، مميزاتها وتربتها ومناخها ومحاصيلها، و"الجبال والوديان العليا"، تربتها ومناخها ومحاصيلها، و"المناطق الصحراوية".

وبالنسبة ل"الشعب" يشير إلى أن السكان حسب آخر تقديرات سنة **1949** كانوا أربعة مليون ونصف المليون نسمة. لكنه ينبه إلى أنه لا توجد تقديرات رسمية صحيحة لعدد السكان، ولذلك يدعو إلى أخذ هذا الرقم عن عدد السكان بحذر.

ويتحدث عن أن توزيع السكان يتصل بخصوبة الأرض وبالظروف المناخية. لذلك فتهامة أقل سكانا من الهضبة التي يقدر سكانها بثلاثة أرباع سكان البلاد. وتنخفض كثافة السكان كلما اتجهنا نحو الجبال والوديان العليا.

ويأتي إلى الأوضاع التعليمية فيقول إنها في غاية البؤس، وإن في المدن الرئيسية الثلاث صنعاء وتعز والحديدة أربع مدارس فقط في حالة فقيرة جدا، ولا يوجد أي نظام تعليمي على الإطلاق، ولا منهاج دراسي محدد، وهناك افتقار إلى المواد الأساسية وانعدام وجود معلمين مؤهلين. كما تدهورت مراكز الثقافة الإسلامية التي ازدهرت في الماضي البعيد، ولا تقدم الحكومة التمويل اللازم للتعليم، الذي يقتصر على تعليم الدين والشريعة واللغة العربية. وقد يوجد في الأرياف "كُتَّاب" هنا أو هناك مكون "من غرفة واحدة يتولى التدريس فيها معلم واحد معرفته محدودة في القراءة والكتابة بشكل ضعيف... يتلقى الأطفال تعليما أوليا محصورا في القراءة والكتابة على ألواح من الخشب. وليس هناك من كتب مستعملة في هذه المدارس سوى القرآن"[141]. وينفق الأهالي على هذه "الكتاتيب" أو "المعلامات".

ويشير إلى أن الإنتاجية منخفضة بسبب الوضع الصحي السيء وانعدام التعليم الحديث العام والمهني، كما أن معدل الأعمار قصير.

وحول الحياة الاجتماعية يشير إلى أن غالبية السكان تعيش في الريف. ولم يتغير طابع الحياة اليمنية منذ وقت طويل. والفرق بين القرية والمدينة ليس كبيرا.

ويعيش اليمنيون في عزلة عن العالم الخارجي فرضتها سياسة الحكومة، ويميل التكوين الطبيعي إلى جعل السكان يعيشون منعزلين عن بعضهم البعض. ويحتكم الناس إلى العرف أكثر من احتكامهم للشريعة الإسلامية. ولم تبدأ المعارضة الوطنية إلا في منذ عقود قليلة.

ويأتي إلى التركيب الطبقي فيقسم اليمن إلى طبقتين فقط: العامة والأرستقراطية، وداخل كل منهما فئات وفقا للثروة والحرفة والعشيرة.

---

[141] محمد أنعم غالب، اليمن، ص. 29 . 30.

أما بالنسبة لاقتصاد اليمن فيعتمد على الزراعة والحرف والتجارة ولم توجد في اليمن في تلك الفترة صناعة حديثة.

ويلاحظ أن اليمنيين يعيشون في مجتمعات صغيرة منعزلة يكاد اقتصادها يكون مغلقا. والمواصلات فيما بينها صعبة وبدائية. وإذا كان الأتراك قد أدخلوا التلغراف قبل خروجهم من اليمن، فإنه ظل كما هو ولم يطرأ عليه أي تغيير، بحيث يعتمد على سلك قديم مفرد من مخلفات العثمانيين.

وهكذا لم تكن الظروف ملائمة لنمو التجارة، فلا يوجد سوق وطني يشمل البلاد كلها، ويكاد الاقتصاد أن يكون اقتصاد كفاف. ومن المعوقات عدم وجود سوق نقدي مناسب، ولا مؤسسات مالية، ولا عملة وطنية، والريال الفضي المستورد نمساوي الأصل. وهو ثقيل ونقله غير مأمون ويؤدي إلى شلل الحركة التجارية. ولا توجد إحصاءات عن حجم تجارة الصادر والوارد. ويؤدي التنافس على تولي الإمامة إلى حروب يقتل فيها الأخ أخاه، وأحدث مثال ما حدث بين الإمام أحمد وأخويه عبدالله والعباس اللذين قتلهما بدم بارد.

ويلاحظ الكاتب أن الأحرار كسبوا الكثير من التعاطف بين المهاجرين لكنهم ظلوا محدودي الأثر في الداخل بسبب الإرهاب الرسمي وافتقارهم إلى ناشطين مدربين ومستعدين للتضحية[142].

ويجمع الإمام كرئيس للدولة جميع السلطات القضائية والإدارية والتشريعية. ينظر في كل التفاصيل ويبت في كل أمر. والخزانة العامة تحت رقابته الشخصية وهو الذي يقرر المصروفات بندا بندا. وهذا الجمود بكل مظاهره يشكل عقبة خطيرة في وجه التقدم والتطور.

غريب على الطريق، محمد أنعم غالب

على الرغم من أن ديوان شعر مُحَمَّد أنعم غالب بعنوان "غريب على الطريق" محدود الحجم (نحو سبعين صفحة) وأن طبعته الأولى قد صدرت سنة **1974**، فإن قصيدة "الغريب"، التي يدور حولها العنوان، قد كتبت سنة **1956**، وهي السنة التي برز فيها نجم مُحَمَّد أنعم غالب كأحد قادة "المؤتمر الدائم للطلبة اليمنيين" في القاهرة وكأحد الطلاب اليمنيين القريبين من اليسار المصري والمؤسسين للوجود اليساري اليمني، كما أن المجموعة قد برزت

[142] محمد أنعم غالب، نفسه، ص. 66.

بمواقفها التي تنتقد حركة الأحرار اليمنيين المعارِضة وبخاصة من حيث مواقفها من الوحدة اليمنية، وهو ما عرضوه في بيانهم المشهور.

وقد شاعت هذه القصيدة في أوساط المثقفين اليمنيين وأعطت لكاتبها ومبدعها شهرة أكثر من كتاباته السابقة، وحتى من كتابه المهم "اليمن" الصادر سنة 1966، بحيث لا يكاد يُذكَر مُحَمَّد أنعم في أوساط المثقفين اليمنيين، واليساريين منهم بخاصة، دون ذكر قصيدة الغريب. وقد أشار عمر الجاوي في مقدمته لديوان "غريب على الطريق" إلى أن هذه القصيدة قد ألهمت الكثير من الكتاب والشعراء اليمنيين الذين تأثروا بمأساة المهاجرين اليمنيين وتشردهم ومعاناتهم وضياعهم وكفاحهم المرير من اجل كسب لقمة عيش لا تتوفر في وطنهم الذي كان تحت وطأة الفقر والجهل والمرض والظلم والاستبداد.

وممن نسج على منوالها ولكن في نوع أدبي آخر زميل مُحَمَّد أنعم في الدراسة في القاهرة مُحَمَّد عبدالولي في قصصه ورواياته، بحيث أصبحت الغربة بمعناها المادي والوجودي أهم موضوعات أدبه.

واستوحاها كذلك مطهر الإرياني في قصيدته الشعبية التي صاغها في قالب تراثي محبب بعنوان "الباله" مما جعلها ملحمة شعبية تغنى في جميع الأوقات.

بل إن الاغتراب والغربة تتخلل وجدان ومشاعر الشاعر عبدالعزيز المقالح وإبداعه. "وإذا كان هذا الموضوع قد وجد طريقه إلى عنوان أحد دواوينه (هوامش يمانية على تغريبة ابن زريق البغدادي)، فإن الغربة والاغتراب يتسللان إلى عيون كل الكلمات حتى تلك التي تبدو واثقة من أن الأمل سوف يتجسد كأحلى ما يكون التجسُّد في الزمان والمكان"[143].

وينبغي الإشارة إلى أن هذه القصيدة قد كتبت في وقت كان فيه الشعر في مصر يحاول أن يتجدد وينفتح على كتابة الشعر الحر الذي كان قد بدأ في العراق على أيدي رواد مثل بدر شاكر السياب وعبدالوهاب البياتي ونازك الملائكة. وكان الشعر الحر في مصر يخوض معركة مشهودة لإثبات وجوده وفرض نفسه في وجه معارضة مثقفين كبار يهيمنون على الساحة الثقافية في مصر وفي العالم العربي، أمثال طه حسين وعباس محمود العقاد وتوفيق الحكيم. فنشر صلاح عبدالصبور ديوان "الناس في بلادي" عام 1957 وفيه قصائد كتبت

[143] د. أبو بكر السقاف، كتابات، رقم 1، ص 324.

ونُشِرت في نفس الفترة التي كتبت فيها قصيدة الغريب، فهز ديوان صلاح عبدالصبور الحياة الأدبية في مصر. ونشر أحمد عبدالمعطي حجازي ديوانه بالشعر الحر "مدينة بلا قلب" سنة 1959 وفيه قصائد تعود إلى نفس فترة قصيدة الغريب التي كتبها مُحَمَّد أنعم في فترة تفتحه الثقافي والأدبي.

وكان إقدام مُحَمَّد أنعم على كتابة القصيدة بالشعر الحر غير الملتزم بعمود الشعر العربي ولا بالوزن والقافية في تلك الفترة المبكرة من حركة الثقافة في اليمن (1956) عملا جريئا يشارك به في ريادة الشعر الحر في الثقافة العربية. وهي قصيدة تجريبية تأخذ بالأفكار التي انتشرت في تلك الفترة عن جمود الشعر العربي التقليدي، وغرقه داخل شرط عمود الشعر العربي، وتخشُّب الوزن والقافية والنظم الذي يصل أحيانا حد السطحية، ولا يسمح للمشاعر الداخلية بأن تتدفق، ولا للصور كي تغادر شروط الكناية والاستعارة، ولا للأغراض الشعرية أن تخرج عن المدح والهجاء والفخر والغزل. ووصل أحيانا إلى حد رفض قواعد النحو العربي التي تجمدت في بطون الكتب الصفراء، وشروط العروض والزحاف والضرورات الشعرية، بما يقيد حرية الشاعر وموهبته، ويسجنه داخل قوالب ميتة تجاوزها الزمن وتنتمي لحضارة القرون الماضية وآن الأوان لتجاوزها والإضافة إلى ما تركت من إبداع على أيدي شعراء عظام من أمثال المتنبي والبحتري والفزردق وبشار بن برد والمعري وغيرهم. ولذلك تتتالى الصور والعبارات وتتمرد أحيانا على الوزن وعلى حركات الإعراب ولكن في إطار توازن الصورة الكلية التي تستغرق القصيدة كلها.

من هنا نجد أن الصور الشعرية المفردة فقيرة لكن الصورة الشعرية الكلية غنية، لأن القصيدة كلها في حالة حركة نابضة تروي قصة وتصور مشاهد مسرحية وتتدفق فيها المشاعر حتى نهاية القصيدة.

إنها تقدم تصويرا حيا لحياة مهاجر غريب كادح بائس أرغمته ظروف وطنه، وخضوعه للاستبداد والظلم والفقر، على أن يترك بلاده وأن يبحث عن أي عمل. ولأنه لم يؤهل في وطنه على أية مهنة ولا أية حرفة، فإنه يباشر أي عمل يتوفر له ليكسب عيشه ويتشرد في الآفاق بحثا عن أي عمل شاق.

تبدأ مأساة الغريب هنا:

طارده الجُباة

وباع نصف تروته
ليدفع الزكاة
وأجرة التقدير والجُباة والجنود
ورشوة الحاكم والأمير
وغادر الوطن
ولم يكن وحده في هذه المأساة:
وفي الطريق صادف الكثير مثله
وفي نفوسهم نفس الحنين للرحيل
وألقت السفين حملها بشاطئ مهجور

قد عاش في كل المهن
ينقل الأثقال في رصيف
بالحبل والخطاف والعرق
وفي الثغور النائيات
يكسب القليل
أو يقطع الأحجار في جبل
ليرفع القصور الشامخات
في كل أرض
أو ينزل الأعماق في مناجم الشمال
في بلد يلفه الضباب والثلوج

أو يصارع الأمواج في البحار
يجوب كل ثغر
على سفينة دائمة التطواف

وفي المحيط ذلك العريض
في وسط الدنيا

والشمس قرص نار
مقره بجانب السخان
يطلب المزيد من وقود
قطعة من اللهب
تسير في لهب

وعاش تحت كل شمس
كل النجوم تعرفه
الموج والجليد يعرفه
والصخر والشجر
ونسمة الصباح والمساء
والبحر والقفار
وكل ريح

كل أرض تنكره
لأنه الغريب
يسير هاهنا مشردا يحث خطوه المديد
يردد الأغاني الذابلات
ويزرع الأمل
ويحصد الضياع

إنها تصوير مسرحي لمأساة المهاجر الغريب منذ لحظة المعاناة واليأس الذي يقذف به خارج بلاده إلى شعوره بالضياع في كل أرض بعد أن عمل بكل مهنة وكل حرفة لكنه انثنى غريبا ضائعا، بلا منزل يضمه، ولا عمل يقيه غائلة الجوع. وقد خاض كل حرب، فلم يكن متاحا له ترف الاختيار بين الحروب. اختار له الجوع والغربة أن يكون في معسكر من المعسكرين المتحاربين ووجد رفاقا له من اليمن في المتراس المقابل له. يخوضون مثله حربا ليست حربهم ولم يختاروها.

ويطلق الشاعر في النهاية صرخة العودة:

يا ركب اليمانين المشردين
يا من أراكم تعبرون كل درب
وتعمرون كل أرض
وأرضكم خراب

يا أيها الركب الطويل
متى نعود؟
متى نعود؟

وعلى هذا المنوال سار كثير من الأدباء في تصوير معاناة المغترب اليمني وتشرده في أصقاع العالم، وبحثه عن أية فرصة توفر له الحد الأدنى من العيش. وممن سار على نفس المنوال ولعله تأثر بقصيدة الغريب مطهر الإرياني في ملحمة "الباله" التي غناها أكثر من فنان:

والليلة وانا من بلادي بعيد
ما في فؤادي لطوفان الأسى من مزيد
قلبي بوادي بنا وأبين ووادي زبيد
هايم وروحي أسير الغربة القاسية

ذكرت أخي كان تاجر أينما جا فرش
جو عسكر الجن شلوا ما معه من بقش
بكر غبش، أين رايح؟ قال أرض الحبش
وسار واليوم قالوا حالته ناهية

بكرت مثله مهاجر والظفر في البُكَر
وكان زادي، مع اللقمة، ريالين حجر
وابحرت في ساعيه تحمل جلود البقر
والبن للتاجر المحظوظ والطاغية

بحثت عن شغل في الدكة وداخل "عَصَب"

وفي الطريق والمباني ما وجدت الطلب
شكيت لاخواني البلوى وطول التعب
فقالوا البحر، قلت البحر وا ساعيه

وعشت في البحر عامل خمسة عشر سنة
في مركب اجريكي أعور حازق الكبتنة
وسود الفحم جلدي مثلما المدخنة
وطفت كم يا بلوِّد أرضها قاصية

من كان مثلي غريب الدار ما له مقر
فما عليه إن بكى وابكى الشجر والحجر
ابكي لك ابكي وصب الدمع مثل المطر
ومن دم القلب خلي دمعتك جارية

طريق الثورة اليمنية، محمد علي الشهاري

كان هذا الكتاب أحد أهم الإصدارات التي وصلت إلى أيدي القراء في أواخر سنة 1966 في مرحلة مهمة بدأ فيها جيل جديد من الأطفال يبلغ سن المراهقة ويعاني من شح غير معقول في توفر الكتاب المبسط الذي يناسب مستواه الثقافي ويجيب على الأسئلة الخطيرة التي يطرحها الواقع الجديد على ذهنه دون أن يجد لها جوابا، لا في المدرسة ولا في الأسرة، على أن يكون موجزا وغير معقد ولا تستغرق قراءته وقتا طويلا يؤثر على التحصيل العلمي للطالب، هذا التحصيل الذي كان يعتبر الاهتمام به عملا وطنيا هدفه تعويض النقص الذي عانت منه اليمن فيما مضى في التعليم الحديث وفي التحصيل العلمي والمشاركة في حياة العصر الذي يعيش فيه ويعجز عن فهمه وعن مسايرته رغم طموحه الكبير وآماله العراض.

ومنذ البداية يقدم الكتاب نفسه باعتباره قد جاء ليسد النقص ويملأ الفراغ السياسي الهائل الذي نشأ في اليمن بعد انهيار النظام القديم، ويدحض ما تبقى من تراثه الاستبدادي

الانعزالي المغلق، ليضع محله منهجا ثوريا أصيلا يحدد الطريق، ويقود الخطى، ويحررها من العفوية والارتباك والفوضى، ويحدد الأهداف ويعمل لبلوغها ويحميها.

ومثل غيره من الكتب السياسية في ذلك الوقت، يبدأ بتحديد اليمن وحدودها، وكان هذا جانب مهم بالنسبة للجيل الجمهوري الجديد، لأن هذا الجيل كان في حاجة أولا لتحديد الوطن الذي يهيم به ويدعو للدفاع عنه ويحلم بنهضته، وينتمي إليه دون أن يقول له أحد، لا في المنهج المدرسي ولا في مواد ثقافية متاحة، ما هو هذا الكيان اليمني الجمهوري الذي يواجه كل هذا التكالب لإسقاط نظامه الجمهوري الجديد، أين يبدأ وأين ينتهي، وما هي تضاريسه وتقسيماته وجغرافيته وتاريخه القديم والحديث، والقوى الطامعة فيه، ولماذا؟ وموارده الطبيعية وإمكاناته المتاحة، والأهداف القريبة والبعيدة التي ينبغي العمل لبلوغها، وسبل إنقاذه من مشاكله التي تبدأ بوضع نهاية للحرب وتنتهي بإطلاق عملية سريعة للتنمية.

ويرى المؤلف أنه منذ ظهرت حركة الأحرار المعارضة في الثلاثينات والأربعينات، وبداية ظهور المستنيرين بعامة، كانت الأهداف التي وضعتها هذه الحركة مقاومة حكم الاستبداد، وإقامة حكم الشورى، والبحث عن الشخصية القيادية التي تستطيع الحشد لبلوغ هذه الأهداف، والاندماج بالأمة العربية، وتحسين مستوى حياة الشعب. لكن حركة المعارضة لم تدع في تلك الفترة المبكرة إلى إلغاء الإمامة. ويرى الكاتب أن هذا القصور كان من أسباب فشل الحركة الدستورية في 1948، وحركة 1955، حيث بدا للناس أن الحركتين صراع بين الأسر الحاكمة من أجل السلطة. وهو ما طرح على الشعب ضرورة القضاء على النظام الإمامي الملكي وإعلان الجمهورية.

ويحدد أهداف التغيير الجمهوري ب:

– القضاء على الملكية التي قامت الثورة عليها،

– إقامة النظام الجمهوري،

– إيجاد جيش وطني،

إقامة تنظيم شعبي،

– تحقيق الوحدة الوطنية والعربية،

– تحقيق العدالة الاجتماعية

ويرى الكاتب أن هذه الأهداف على أهميتها تحتاج إلى تفصيل وتطوير. فهي ليست سوى معالم على الطريق، ولا بد من الانطلاق منها لوضع منهاج متكامل للتغيير تلتزم به الثورة وتطبقه لتحديد طابعها السياسي وطبيعة نظامها الجديد ويبرر أفضلية نظامها على النظام الذي أسقطته، ويشخِّص النظام الاقتصادي والاجتماعي لبناء اقتصاد وطني جديد ومتقدم. ويتولى ما يسميه الكاتب "المنهاج" تحديد سياسة الدولة على النطاق العربي والدولي، والموقف من الوحدة العربية. إنه في رأيه الميثاق الوطني للتنظيم الشعبي الذي ينبغي أن تلتزم به جماهيره وتنفذه وتطوِّره.

ويرى أن الثورة اليمنية استمرار لتقاليد الشعب اليمني وقمة أعماله الكفاحية. فقد تحولت الإمامة إلى مُلك وراثي مطلق يتنافى مع الديمقراطية، معتبرا أن الإمامة حكم استبدادي أرستقراطي فردي وطغيان مسلح. ومع أنه كان بإمكان حكام اليمن أن يقوموا ببعض الإصلاحات، وتجديد حياة اليمن، وأن يأخذوا ببعض المنجزات الحديثة، فرض الإمام يحيى نطاقا رهيبا من العزلة على اليمن ليبعد الشعب عن التفاعل مع العالم المتحضر كي يبقى بمنأى عما يحدث من تطور في القرن العشرين.

ويشير المؤلف إلى أن جهاز الدولة في عهد الإمام يحيى ومن بعده الإمام أحمد كان متخلفا، ولم يوجد في البلاد نظام تعليمي أو صحي، ولا مؤسسات صناعية وزراعية، وهو ما تسبب في حدوث المجاعات وشيوع الفقر. واحتل الانجليز الجنوب وأمسكوا بالدخول إلى اليمن والخروج منها وبالتجارة. وبذلك تحكموا باستقلال البلاد.

ويتوسع الشهاري في تناول موضوع وجود الإقطاع في اليمن، ويفصِّل علاقته بشبه الأقنان العاملين بزراعة أرضي الإقطاعيين. ويتفق مع العطار على أن القنانة لم تكن موجودة في اليمن، بل كان هناك فلاحون شبه أقنان في بعض الوديان الخصبة لا يستطيع الاقطاعي بيعهم أو ضربهم، بل يزرعون أراضيه، وبيوتهم والبذور وأدوات الحرث والمواشي العاملة ملك للإقطاعي. وفي حالة ثانية كان الاقطاعي يعطي لشبه القن قطعة أرض يزرعها بشرط العناية بأرض الاقطاعي. وفي الحالة الثالثة يعطي للفلاح أرضا بالإيجار، وكان بيت الفلاح ووسائل الانتاج والبذور ملكا للإقطاعي.

وعلى النقيض من هذا ينقل الشهاري اطلاعه على وجود عبيد في وادي مور يقومون بزراعة أراضي الاقطاعي باعتباره مالكهم ويستطيع بيعهم أو قتلهم.

ويقرر أن الشكل الرئيس الغالب للإقطاع في اليمن يتمثل بتأجير قطع الأرض للفلاحين بأدوات الفلاحين ومواشيهم الخاصة مقابل نصف الغلة، أو ثلثي الغلة للمالك إذا دفع الضرائب للحكومة، أو يحصل الفلاح على الثلثين إذا دفع الضرائب للحكومة. وحين تكون الأرض شحيحة الانتاج وتحتاج لعمل شاق يحصل المالك على ربع المحصول. ويستنتج الكاتب من كل هذا أن المجتمع اليمني كان يقوم على علاقات الانتاج الاقطاعية. ويقسِّم الاقطاعيين إلى كبار ومتوسطين وصغار.

كما يُقسِّم الفلاحين إلى أغنياء ومتوسطين وفقراء. والملكية المتوسطة والصغيرة للأراضي غالبة في البلاد. وجميع الفلاحين واقعون تحت سلطة الاقطاعي الكبير. وقد كان الامام يعتمد في حكمه على فئة معينة من الاقطاعيين يعيِّنهم نوابا له على الألوية أو مسئولين إداريين (عمالا) على التقسيمات الإدارية وقادة للجيش.

ويحدد الفئات الاجتماعية بالسادة، والقضاة، والمزارعين، والقبائل والبدو. وأصحاب الحرف اليدوية وذوي المهن الأخرى فئتان اجتماعيتان تتوارثان الحرف من جيل إلى جيل. وتوجد فئة الأخدام المحتقرين الذين يعيشون على هامش النظام الاجتماعي اليمني. وكان اقتناء العبيد مباحا.

ويستنتج من هذا التناول للفئات الاجتماعية أن الجمهورية قد قامت بعد انتظار طويل للتغيير. ومع قيامها سقط جدار العزلة الرهيب مرة واحدة. ووجدت نفسها تواجه ثورة مضادة أشعلت حربا أهلية بين قوى التقدم وقوى التأخر. وناصرت الأغلبية هذا التغيير في حين ساند الاستعمار قوى الثورة المضادة. ويرى أن هذا قد كان سبب تدخل مصر عبدالناصر لدعم قوى التقدم في اليمن في وجه قوى الثورة المضادة والاستعمار. أما قوى الرجعية والاستعمار في العالم فقد وقفت ضد الجمهورية. وساندت الدولُ المتحررة الجمهوريةَ الوليدة.

ويرى أن الدلالة التاريخية للتغيير أنه كان قفزة نوعية أسقطت الحكم المطلق وجعلت سور العزلة ينهار، ووضعت نهاية للجمود السياسي وللاستبداد الاقطاعي.

أما دلالته الوطنية فهي أنه فتح باب التطور التاريخي والوحدة الوطنية ومهد الطريق للوحدة اليمنية وتحرير الجنوب المحتل، لتقوم دولة وطنية موحدة. وبذلك انتقلت حركة التحرر اليمنية والعربية في المركز الاستعماري في الجنوب من الدفاع إلى الهجوم.

ويلخص الدلالة الديمقراطية بأن كل يمني أصبح يمتلك حق أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية، وأصبح الشعب مصدر السلطات، وتوفرت ظروف مواتية لإقامة مجلس شورى يضم ممثلين للشعب ليشرفوا على السلطة التنفيذية ويوجهوا سياستها الداخلية والخارجية. ويشير إلى دعوة الثورة إلى قيام تنظيم شعبي يمثل القيادة الفكرية والسياسية والتنظيمية للثورة ويطور منهاجها ويعبئ الجماهير الشعبية لحماية الجمهورية والتمتع بالديمقراطية وفقا لما يقره الدستور. ومن المعروف أن الشهاري كان من القيادات المهمة في "التنظيم الشعبي للقوى الوطنية" الذي أنشئ في عام **1966** ليكون تنظيما شعبيا يحشد الجماهير للدفاع عن الجمهورية، وللإسهام في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وقد اختفى هذا التنظيم باختفاء الجمهورية الأولى.

ويلخص الشهاري الدلالة الوحدوية للتغيير الجمهوري بأنه قد جاء ردا على انفصال سوريا عن مصر، وأعاد الأمل بقيام الوحدة العربية.

ويقرر أن للثورة اليمنية طابعا خاصا يتمثل بالأوضاع التاريخية والاجتماعية للواقع اليمني، لكنه طابع يجمعها بثورة التحرير الوطنية الديمقراطية في المنطقة العربية، ويسمح لها بالمشاركة في توسيع جبهة القوى المعادية للاستعمار والاقطاع والرأسمالية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويرى أن الثورة اليمنية بسبب طابعها البرجوازي الصغير واحتضان جماهير الشعب لها من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين وبحكم التقائها الثوري مع مصر والدول العربية الأخرى، التي كانت تسير في طريق الاشتراكية، تستطيع أن تنتقل مباشرة من المجتمع القبلي – الاقطاعي إلى المجتمع غير الرأسمالي. وهذا استنتاج يجعله يتناقض مع العطار ومُحَمَّد أنعم غالب اللذين يريان أن أوضاع اليمن المتخلفة تستدعي الحذر من الأخذ بالنظريات الجاهزة، وتفرض مراعاة ظروفها الخاصة الصعبة والمعقدة.

ويرى أنه خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر الثورة كان كل شيء من أجل النصر في الحرب. أما بعدها فيجب أن تكون الإرادة للشعب، ولا بد من حسم الصراع بين الجناح الثوري والجناح اليميني، بين الاتجاه الثوري والجناح الإصلاحي. ويصنِّف زعماء المعارضة التقليدية ضمن الجناح الإصلاحي، أي غير الثوري، ويرى أنهم اختاروا الوقوف في الجانب المعرقل لسير الثورة نحو تحقيق أهدافها. لأنهم كانوا يريدون إدخال بعض الإصلاحات على حياة اليمن الاجتماعية والسياسية مع المحافظة على النظام القديم، فكان قيام الجمهورية تغييرا

تجاوز أحلامهم. فلم يكونوا يرغبون في تغيير الوضع القبلي الاقطاعي، بل استندوا على رؤساء القبائل لينافسوا الضباط الأحرار، ويعتقدون أن اليمن ضحية صراع بين السعودية ومصر ويعملون لإنهاء الحرب الخارجية وإعطاء فرصة للتفاوض مع "الأطراف المعنية" (وفي هذا إشارة إلى كتاب مُحَمَّد أحمد نعمان بالعنوان نفسه). ويعتقد أنه لا يوجد اختلاف سياسي أو في الرؤية للحكم بينهم وبين السعودية.

وينتقد الشهاري القوى العسكرية التي عملت من أجل قيام الجمهورية وغامرت وتحملت المسئولية ويسميها "القوى الثورية"، ويرى أنها أخطأت خطأً فادحا بتمكين زعماء المعارضة التقليدية من الحكم بسبب نقص خبرتها السياسية وحسن نيتها، ولم تتنبه لخطورة الزعماء السياسيين الذين أفسحت لهم مجالا للنشاط وانخدعت بهم بحكم ماضيهم المعارض. ويرى أن ابتعادها عن ممارسة الحكم واعتمادها على دعم القوات المصرية لها قد كان خطأً، لأن التيار السياسي الثورة الذي يدافع الكاتب عنه قد أصبح جليا وواضحا يجمع من حوله قوى واسعة من الضباط الثوار والمثقفين الثوريين والتجار الوطنيين والعمال والفلاحين والجنود. وينبه إلى أن مطالبته باستبعاد الجناح اليميني تعني إخراج هذا الجناح من السلطة وحرمانه من القاعدة الاقتصادية التي يستند إليها وعزله عن الحياة السياسية.

ويرى ضرورة خلق جهاز سياسي وإداري ثوري وتصفية الجهاز السياسي والإداري القديم من العناصر البيروقراطية والمشبوهة. ويدعو إلى حدوث تغيير ثوري جذري، وتغيير الوضع الاجتماعي، وخلق نظام اجتماعي متقدم. ويلح على ضرورة إلغاء النظام الاقطاعي، وتخطي مرحلة الرأسمالية من خلال إنشاء القطاع العام المتحرر من كل نفوذ أجنبي ليخلق القاعدة الأساسية للنهضة الاقتصادية ويُوفِّر الاستقلال الاقتصادي ويوجِد الشروط الاقتصادية للسير في طريق التطور غير الرأسمالي.

ويدعو إلى قيام مجلس شورى يضم جماهير الشعب، وإلى تحقيق الديمقراطية، لكنه يستدرك فيشترط أن يسبق قيام مجلس الشورى عملية إصلاح شاملة حتى لا تأتي الديمقراطية بالقوى التقليدية القديمة، وهذا يستدعي التمهيد بإجراءات ديمقراطية على النطاق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي تؤدي إلى تغيير التركيبة الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

وقبل هذا التغيير يعطِي الأولوية للإسراع بإنشاء تنظيم شعبي يملك منهجا ثوريا لتسير الثورة على طريق التطوُّر الاقتصادي والاجتماعي الشامل. أي أنه يطالب بإنشاء نظام الحزب

الواحد، كما كان الحال في مصر وفي بقية البلاد العربية المتحررة. ويعتبر نبذ الطائفية والعنصرية أساسية باعتبارهما ظاهرتين إقطاعيتين. ويدعو إلى قيام التنظيم الشعبي الذي يشكِّل ظاهرة تاريخية جديدة وينفي أن يكون التعدد الحزبي والحزبية شكلا صالحا للعمل السياسي الديمقراطي في البلدان النامية. ويدافع عن التنظيم الشعبي الواحد وينظر إليه باعتباره ظاهرة تاريخية جديدة تخص البلدان النامية لأسباب تتعلق بالتركيب الاقتصادي والاجتماعي المختلف عما في البلدان الرأسمالية، ويعكس التركيب الطبقي الخاص لهذه البلدان النامية، حيث تكون جماهير التنظيم الشعبي ممثلة بالفلاحين والعمال والمثقفين الثوريين والبرجوازية الصغيرة والجناح اليساري والمتوسط من البرجوازية الوطنية. وهذه الظاهرة في رأيه ما تزال جنينية وفي مرحلة التكوين، وتختلف عن الجبهات الوطنية التي نشأت في أوروبا.

أما بالنسبة للوحدة العربية فيرى أن ربط حركة التوحيد القومي بإشاعة الحريات الديمقراطية للقوى الوطنية والشعبية وبالنضال من أجل الاشتراكية في وقت واحد يساعد على إيجاد أرضية فكرية توحد كل القوى الثورية والتقدمية في الوطن العربي للوصول إلى الوحدة، وكأنه يشترط أولا توحيد أداة الثورة ممثلة في التنظيم الشعبي الواحد.

نظرة في تطور المجتمع اليمني، سلطان أحمد عمر

كان هذا المؤلَّف أهم كتاب يصدر بعد قيام الجمهورية من وجهة نظر الكثيرين من أبناء الجيل الجديد الذي بدأ تعليمه بُعَيد قيام الجمهورية وكان أول من التحق بالنظام التعليمي الجمهوري الجديد الذي تأسس من الصفر وأدخل التعليم الحديث إلى اليمن الجمهوري. كان وعي هذا الجيل يتفتح على الحياة الجديدة ولا يجد كتابا لمؤلف يمني، وإذا وجد فإنه عادة ما يكون من الكتب الصفراء التي لا تستجيب لرغبة هذا الجيل في التفتح على العالم المعاصر، الذي بدأت أبوابه تنفتح أمامهم. وجاء هذا الكتاب ليركز على تناول المجتمع اليمني في تكامله واتساعه ويُعرِّف الجيل الجديد بالذات على البلد الذي ينتمي إليه ويأمل في أن يعد نفسه ويتهيأ لخدمته والارتقاء به، ويبسط له هويته اليمنية في إطار الأمة العربية التي ساندت جمهورية اليمن وسمحت بتصليب عودها قبل أن تعتمد على نفسها، في إطار عالم يطمح لفهمه والتفاعل معه والمشاركة في صنعه بأسلوب ومضمون يتسقان مع موقف هذا العالم من القضية اليمنية التي أصبحت محركا لحياة هذا الجيل.

وينبغي هنا أن نشير إلى أن التيار العام في تلك الفترة في أوساط المثقفين اليمنيين، وفي أوساط الشباب في اليمن وفي العالم الثالث كله، كان قريبا من اليسار ومن الفهم اليساري لقضايا العالم الثالث. ولم يكن ذلك مجرد رغبة ذاتية أو نزعة ترف ومسايرة للموظة، بل كان اختيارا نابعا من حسابات وطنية. فبالنسبة لنا في اليمن، كانت دول العالم الثالث تتعاطف مع حقنا في صنع الحياة الجديدة على أرضنا، وكان الاتحاد السوفيتي أول من مد يد العون لبناء منشآت اقتصادية استراتيجية مثل ميناء الحديدة التي بدونها ما كان لعملية التغيير لجمهوري أن تنجح، وشرع في شق وتعبيد طريق الحديدة تعز وزود الجمهورية بالعتاد العسكري والتدريب لتستطيع الوقوف على قدميها. كما أن الصين الشعبية شقت طريق الحديدة صنعاء وعبدتها وهو ما سمح بدعم الجمهورية ومدها عبر ميناء الحديدة، بل إن الصين الشعبية واصلت شق طريق صنعاء صعدة حتى في ظل حرب الدفاع عن الجمهورية وخلال حصار صنعاء. أما حركة القومية العربية فقد قدمت الأرواح وتحملت عبء الدفاع عن الجمهورية خلال سنوات عهد الجمهورية الأولى، ووصل الدعم حد تحمل عبء دفع مرتبات الموظفين الجمهوريين ومرتبات الوحدات العسكرية المدافعة عن الجمهورية في مرحلة من المراحل. كما ساعدت في مجالات التعليم والتدريب والرعاية الصحية والتحديث الإداري في وقت لم تكن الجمهورية بعد تملك الموارد المالية اللازمة التي تمكنها من الحصول على الخبرة الضرورية في السوق العربية أو الدولية.

كما أن حركة التحرر الوطني العربية والعالمية والدول الاشتراكية قد دعمت ثورة التحرير في الجنوب حتى نيل الاستقلال. وبالمثل وقفت هذه القوى مع قضية العرب الكبرى، قضية فلسطين، ووفرت العتاد الذي طلبته دول مثل مصر وسوريا باعتبارهما دولتي مواجهة، ودعمت المطالبة بتحرير الأرض العربية المحتلة.

كل هذا قد جعل الشباب اليمني والعربي أقرب إلى حركة اليسار وإلى الشعور بأنهم جزء من حركة عالم يتضامن معهم ويساندهم ويدعم قضاياهم. ومن هنا كان كتاب "نظرة في تطور المجتمع اليمني" أهم كتاب يستجيب لحاجتهم إلى فهم واقعهم والتعامل معه وفق نظرة ايديولوجية متماسكة ومنسجمة مع ما يدور في أذهانهم من اهتمامات وأسئلة، ويعطي لكل منهم الإمكانية لتكوين نظرته الخاصة، وأن يمتلك إجاباته الخاصة على الأسئلة التي تعتمل في

ذهنه ولكن في إطار نظري لا يحيل إلى الكتب الأجنبية التي لا تتعامل مع الواقع اليمني ومعطياته الملموسة.

ومما يلفت النظر أن جميع المؤلفات التي تعكس التغيير الجمهوري كانت مهتمة بموضوع ملء الفراغ الذي تركه إسقاط الإمامة وحلول الجمهورية محلها. فقد كان الضباط الأحرار الذين تولوا تنفيذ عملية التغيير يوم 26 سبتمبر 1962 منشغلين بنجاح مغامرتهم الخطيرة التي كان فشلها يعني نهايتهم قتلى بسيف الطغيان وهزيمة جديدة لحركة تحرير المجتمع اليمني بعد ما عانت تلك الحركة من هزائم وكوارث في المحاولات السابقة ابتداء بحركة التغيير الدستوري سنة 1948. ولم يكن لديهم لا الوقت ولا المؤهلات الثقافية والفكرية لوضع ما سماه مُحَمَّد علي الشهاري "منهاجا" للتغيير، ولا لصياغة ما سماه سلطان أحمد عمر "نظرة" في حركة المجتمع واستخلاص برنامج عملي تسير عليه الجمهورية لإحداث التغييرات المنتظرة والوفاء بالوعود التي طرحتها حركة التغيير الجمهوري.

بمعنى آخر، كان الجميع يشعرون بضرورة أن ينطلق التغيير الجمهوري من فلسفة (منهاج أو نظرة) تحدد خط السير وأولويات التغييرات المطلوبة، وترسم خطوط المستقبل. فما ذا ستكون الفلسفة إن لم تكن نظرة إلى العالم تمدنا بقاعدة للسلوك والتعامل مع الواقع الملموس واقتراح الحلول لمشكلاته وتوجيهه نحو بناء مستقبل متماسك يستجيب لحاجة الإنسان وطموحاته وأشواقه.

وقد حاول كل واحد من المؤلفات الصادرة خلال السنوات القليلة بعد الثورة أن يقدم بقدر ما تسمح له ملكاته وثقافته و"الفلسفة" السياسية التي ينطلق منها ما يراه منهاجا أو فلسفة تسير عليها الثورة.

فإذا كان قاسم غالب ومجموعة المؤلفين من المثقفين القريبين من حركة الأحرار الذين شاركوه في تأليف كتاب "ابن الأمير وعصره" قد وجدوا ضالتهم في تراث حركة التحرر الديني التي كانت حركة الأحرار المعارِضة قد استلهمتها، وفي المقدمة مُحَمَّد بن إبراهيم الوزير، والحسن الجلال، ومُحَمَّد بن إسماعيل الأمير، ومُحَمَّد علي الشوكاني وغيرهم، فإن مُحَمَّد أنعم غالب قد اكتفى في كتابه "اليمن" برصد حالة العزلة والتخلف المريع الذي عانت منه اليمن والتي إن لم توضع نهاية لها ستقود إلى انقراض الشعب اليمني وتشتته كجماعات مهملة على هامش عصرها، ولم يقترح سوى التعامل الواقعي مع الحقائق والنظر إلى الواقع كما هو دون تنظير ودون أوهام

حتى يدرك الجميع ما ينبغي عمله للقيام بالتغيير الذي لا يقبل التأجيل لإنقاذ من يمكن إنقاذه من ابناء اليمن المعذبين المسحوقين بالظلم والاستبداد والتغريب والضياع.

أما العطار، فبحكم أن كتابه قد كان بحثا أكاديميا أشرف عليه مفكرون فرنسيون متعاطفون مع حركة التحرر في العالم الثالث، ولهم نظريات في موضوع التخلف وكيفية التعامل معه لمساعدة هذه البلدان على امتلاك مصيرها وحل مشكلات واقعها بما يسمح لها بالنهوض ودعم عمليات تحررها واستقلالها، فقد كان حصيفا وواقعيا وحريصا على تناول الخصوصيات اليمنية في إطار النظريات العامة التي درسها، ودعا مخلصا كيساري إلى عدم القفز فوق معضلات الواقع الصعب الذي كان على علاقة عملية به. لأنه كان من أوائل المسئولين الجمهوريين في المجال الاقتصادي منذ البداية ومن المؤسسين لأول بنك يمني بعد الثورة، ومن المشاركين في دراسة تأسيس المؤسسات الجمهورية الجديدة الاقتصادية والمالية والإدارية، وممن عولت عليهم الجمهورية في أيامها الأولى لدراسة إمكان النهوض السريع بالاقتصاد الوطني صناعيا وزراعيا.

ولأنه كان على تماس مع حركة الواقع الصعب والمعقد، ويدرك المعوقات والعراقيل والتحديات، كان في كتابه "التخلف الاقتصادي والاجتماعي" واقعيا وحريصا على ألا تبتعد به نظريات التخلف التي درسها في جامعة السوربون الفرنسية ويقرأها في كتب أساتذته الكبار، عن التعامل مع الخصوصيات اليمنية المعقدة، ومع التخلف اليمني الذي لا يماثله أي تخلف آخر. وكان يدرك أن اليمن مهملة من جانب الدارسين والباحثين وهم لا يدركون حجم الكارثة التي تعيشها البلاد ولا ينتبهون إلى ضرورات وضع سياسات خاصة للتعامل مع واقع اليمن. وهكذا لم يكن يتردد في انتقاد تلك النظريات عند الضرورة وتبيان عدم صلاحيتها في بعض الحالات للتطبيق على المجتمع اليمني. ولم يتردد حتى في انتقاد جداول وبيانات منظمة الأمم المتحدة التي ما يزال بعض الدارسين حتى اليوم ونحن في القرن الواحد والعشرين يستشهد بها، ولا يتردد البعض في الإشارة إلى معطيات البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو منظمات الأمم المتحدة عن اليمن وكأنها قران منزل مع أنها تعتمد على تقديرات أولية ناقصة يعدها موظفون بيروقراطيون في المؤسسات اليمنية، وليست سوى بضاعتنا ردت إلينا في تقارير تدعي المعرفة اليقينية.

أما سلطان أحمد عمر في كتابه "نظرة في تطور المجتمع اليمني" فيعطي ما يراه استجابة للحاجة إلى سد هذا الفراغ النظري بعد التغيير الجمهوري، بعد أن كانت الجمهورية قد انتصرت وبدأت مرحلة كان يُعتقد أنها ستكون بداية استقرار عام يسمح بالانطلاق في مشاريع التغيير الاقتصادي الاجتماعي الثقافي، ووضع برنامج عملي يحدد الأولويات ويرصد الموارد المتاحة ويستخدمها الاستخدام الأمثل للاستجابة لحاجات غالبية السكان من الفقراء الذين طحنهم النظام السابق وحرمهم من فرص التمتع بالحد الأدنى من الحياة الكريمة. وكان يدرك أن نحو ثمان سنوات قد مرت على التغيير الجمهوري اتسع خلالها الوعي، وزاد عدد المناصرين للتغيير، وتكاثرت طموحاتهم وتطلعاتهم لمستقبل أفضل.

تبدأ هذه "النظرة" إلى المجتمع اليمني وتطوره بالانطلاق من نظرية مادية تاريخية كلاسيكية، تقسم تطور المجتمع إلى مراحل تبدأ بالمشاعية البدائية، تليها مرحلة العبودية، ثم المرحلة الاقطاعية، ثم الرأسمالية تليها المرحلة الاشتراكية.

ويحدد المرحلة العبودية في اليمن بأنها تلك التي نمت فيها وترسخت الدول اليمنية القديمة وحضاراتها، وبخاصة دولة معين وقتبان وحضرموت وسبا وحمير. ويضيف "أن شروط تطور قوى الانتاج قد فرضت انتقال المجتمع اليمني من النظام المشاعي البدائي إلى مرحلة النظام العبودي القديم" بسبب اتجاه بعض القبائل إلى الزراعة والاستقرار في الأراضي الخصبة والاهتمام بالصناعات الحرفية وتربية الحيوانات المستأنسة. وكانت الحروب القبلية وسيلة لحشد الطاقات البشرية في عملية الانتاج بإخضاع القبائل الأخرى وإرغامها على العمل في الزراعة، والتحالف بين القبائل القوية والضعيفة لتكوين قبائل متماسكة ترتبط بمصالح اقتصادية واجتماعية مشتركة. وهكذا اكتسبت القبلية مضمونا اقتصاديا واجتماعيا متوافقا مع أسلوب الانتاج العبودي الجماعي الذي حل محل أسلوب الانتاج المشاعي البدائي. ويستنتج من هذا التحليل أن القبائل الكبيرة قد كانت نواة الدولة العبودية القديمة[144].

لكن المؤلف بعد صفحات قليلة يخفف من الأحكام القاطعة التي تطبق النظرية التقليدية بتقسيم المجتمعات الانسانية إلى مراحل محددة، فيقلل من شأن هذا الاستنتاج القاطع عن طريق الإشارة إلى أن المجتمع اليمني القديم لم يعرف أسلوب الانتاج العبودي

[144] سلطان أحمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني، ص. 11.

القديم كما عرفته مجتمعات أوربا، وبخاصة اليونان والرومان، لأن الأرض ومن عليها لم تكن ملكية خاصة، ولم يكن العبيد الطبقة الأساسية في الانتاج، وإن كان يستثني حالات كان فيها العبيد يقومون بالإنتاج كما في أوروبا، ويؤكد أن "أسلوب الانتاج الذي ساد في المجتمع اليمني القديم يشبه في خصائصه العامة نمط أسلوب الانتاج الأسيوي"[145]، الذي تكُون فيه ملكية الأرض عامة للدولة وتقوم الدولة بتسخير القوى البشرية عن طريق السخرة لتنفيذ الأشغال العامة كالسدود واستصلاح الأراضي وبناء قنوات الري وشق الطرق وبناء القصور والمعابد. وقد أدى هذا، كما يرى الكتاب، إلى بناء حضارات مزدهرة ماديا وثقافيا. ومن ضمن المنشآت المدَرَّجات الزراعية لحفظ مياه الأمطار الموسمية والاستفادة منها في الزراعة. "ولم تكن لتتم تلك الإصلاحات الضخمة في مجال الزراعة والري وتأمين حياة الاستقرار لو لم تقم تلك الدول الاستبدادية العاتية التي كانت تجند عشرات الآلاف من البشر عن طريق السخرة وبالاستناد على القبائل الكبيرة..."[146].

ويرى أن المجتمع انقسم في تلك الفترة إلى طبقتين أساسيتين، الطبقة العليا وتتكون من الملك وموظفيه وسادات القبائل والمدن وكهنة المعابد وقادة الجيوش، وفئة الأشراف التي ظهرت في آخر العهد السبئي. أما الطبقة الثانية فهي الطبقة الدنيا التي تتكون من فئة القبائل المحاربة في جيش الملك، وحرسه وينتمون للقبيلة الزعيمة التي تملك حق حيازة الأرض، وفئة الجند، وفئة الفلاحين (القبائل الفلاحين)، والحرفيين المحتقرين، ثم العبيد المنزليين أو التابعين للمعبد أو للأرض. ولم يكن مألوفا انتقال فرد من طبقة إلى أخرى. ويخلُص إلى أن القبيلة ظلت قائمة لأن علاقات الانتاج وقوى الانتاج نمت من داخل القبيلة.

لكن تلك الحضارات اندثرت بسبب تدمير القوى المنتجة بواسطة الحروب، وانهارت المنشآت العامة كالسدود وقنوات الري. وأخذ التفسخ يصيب المجتمع العبودي القديم بتفسخ الطبقة العليا المسيطرة، فأهملت صيانة السدود وقنوات الري. وبدأت المِلكية الخاصة للأرض، وتحول أفراد من الطبقة العليا إلى ملاك أراضٍ كبار، منذ أوائل القرن الأول الميلادي وحتى القرن السادس. وانتهت المرحلة العبودية بالغزو الحبشي سنة 525م.

[145] نفسه، 14.

ويحدد عملية الانتقال من نمط الإنتاج الأسيوي إلى النظام الاقطاعي ابتداء بتغيير ملكية الأرض من ملكية الدولة وملكية الملك والمعبد إلى ملكية الأفراد. بهذا التحول في طبيعة الملكية انتقل المجتمع إلى المرحلة الاقطاعية وقامت علاقات الانتاج بين طبقة الاقطاع المالكة للأراضي والفلاحين.

وينبه الكاتب إلى أن للنظام الاقطاعي في اليمن خصائصه التي تختلف عما عرفه النظام الاقطاعي في أوروبا، وأن علاقات الانتاج وقوى الانتاج الاقطاعية قد ظهرت بأشكال مختلفة من منطقة يمنية إلى أخرى. وظهر الإسلام بعد أن أصبحت علاقات الانتاج وقوى الانتاج ذات طابع إقطاعي، كما يقول المؤلف. فكانت الدعوة الإسلامية بالنسبة لجميع الطبقات والفئات عامل انفراج بعد الغزو الحبشي ثم التدخل الفارسي والحروب بين القبائل والقوى المختلفة وما نتج عنها من دمار، فتحرر اليمن من الغزو الأجنبي، وبادر اليمنيون بالاستجابة لتلك الدعوة وبدأوا يهاجرون لنصرة الدين الجديد. لكن الدعوة الإسلامية في رأيه وطدت الملكية الفردية للأراضي، وتحولت اليمن إلى مخاليف في الدولة الإسلامية. وأدى ابتعاد مركز الخلافة عن اليمن إلى بدء نشوء الدويلات اليمنية ولجوء الدعوات المعارضة إلى اليمن لاتقاء التعرض لجيوش الخلافة. وهو ما سمح للزعامات الاقطاعية بإقامة دولها المستقلة عن دولة الخلافة.

وأوجز المؤلف التاريخ الإسلامي في صفحات قليلة حتى وصل إلى السيطرة الاستعمارية والتجزئة، واضعا الوجود التركي ومحاولات الاحتلال البرتغالي والسيطرة الاستعمارية البريطانية على صعيد واحد. وينتقد توقف ما يسميه حركة تحرير اليمن من الأتراك عن الاتجاه نحو طرد المستعمر البريطاني، ويعيد هذا التوقف إلى أن سلطة الإمام اتسمت بطابع إقطاعي استبدادي عنيف نفَّرت منها بقية مناطق اليمن.

ويحدد المؤلف أشكال الاستغلال الاقطاعي في مناطق اليمن المختلفة. ففي تهامة وفي مناطق إب وتعز ورداع أو ما يسميه "وسط الهضبة" توجد علاقات إقطاعية راسخة، وقد تتخذ في بعض مناطق تهامة شكلا عبوديا قديما، ويوجد في بعض مناطق الهضبة حيث الانتاجية عالية شكل يشبه القنانة.

أما الفئات الاجتماعية فيحددها بالسادة والأشراف ومنهم الأئمة الذين أسقطت الجمهورية حقهم في توارث الحكم. وتأتي بعدها فئة القضاة، والفئة الثالثة مشايخ القبائل،

والرابعة ملاك الأراضي الاقطاعيين، كل هذه الفئات تشكل في رأيه الطبقة الاقطاعية. وتأتي بعدها طبقة الفلاحين وتنقسم إلى فلاحين أغنياء، يستعينون بآخرين في زراعة أرضهم، وفلاحين متوسطين يزرعون أرضهم بأنفسهم، وفلاحين صغار يزرعون أرضهم ويعملون بالزراعة عند الآخرين، وفلاحين معدمين لا يملكون أرضا ويعملون بزراعة أراضي الاقطاعيين وعند الفلاحين الأغنياء. ويقرر أنه حيث التضاريس وعرة والأمطار قليلة ويشح الانتاج توجد القبائل المقاتلة التي تعيش متقاتلة فيما بينها، وتستخدمها السلطات لإخضاع المناطق الأخرى.

ومثل جميع من كتبوا عن اليمن، يشعر بالحاجة إلى تحديد الأراضي اليمنية التي يتحدث عنها وما هي حدودها، فيتحدث عن التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في مملكة الإمام وعدن والمحميات.

ويبدأ تلك التطورات منذ بدأت حركة التنوير في الثلاثينات وما تلاها من نشوء حركة الأحرار المعارِضة في الأربعينات. ويسجِّل ملاحظة مهمة تقول إن مملكة الإمام كانت عبارة عن ريف لمستعمرة عدن، والاستقلال الذي تتباهى به السلطة الإمامية قد كان شكليا لأن مستعمرة عدن كانت تسيطر على الدخول إلى اليمن والخروج منها وتتحكم في حركة التجارة تصديرا واستيرادا.

ويتفق مع العطار والشهاري في تقرير أن الاقتصاد قد كان يقوم على الزراعة التقليدية ما عدا إدخال زراعة القطن في أبين ومؤخرا في تهامة لكنها كانت محدودة ولم تؤثر على البنية الاقتصادية في البلاد. ولم يكن يوجد في اليمن أية صناعة، ويضيف أن مشاريع صناعية محدودة قد بدأت بعد قيام الجمهورية إلا أن التبادل التجاري مع الخارج قد كان محدودا وعبر عدن، وكان البن الصادر الوحيد تقريبا.

ويكرر ما بات معروفا من أن حركة المعارضة في الأربعينات وبعد سحق حركتها الدستورية عام 1948 تعرضت لنكسة كبيرة وأعدِم الكثير من قادتها وتشرد الباقون يبحثون تحت كل سماء عن ملجأ يقبلهم، حتى جاءت ثورة 26 سبتمبر 1962 التي فاجأتهم ولكنهم قبلوا بها وتحمسوا لها وشكلوا معارضة داخلها.

ويسجل وقائع نشوء تجمعات سياسية جديدة سرية في الخمسينات، هي حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، واتحاد الشعب الديموقراطي. لكن التغيير الجمهوري

قد تحقق على أيدي منظمة صغيرة سرية من الضباط الأحرار. ويشير إلى حقيقة أنه إذا كانت الجمهورية قد نجحت بسرعة في الاستيلاء على العاصمة ومناطق كثيرة إلى الجنوب منها، فإنها قد وجدت نفسها في مواجهة مع كثير من القبائل الشمالية التي كانت تشكل قاعدة الإمامة تاريخيا. وسرعان ما وجدت الجمهورية نفسها تواجه مقاومة شرسة مدعومة من الخارج تهدف إلى إسقاطها كما سقطت الحركة الدستورية في سنة **1948**. وأصبح اللجوء إلى الدعم العسكري الكبير من مصر عبدالناصر ضرورة في رأي المؤلف لتمكين الجمهورية من الصمود والاستعانة بهذا الدعم حتى تصليب عودها وبلوغ مرحلة الاعتماد على النفس في الدفاع عن وجودها.

ويحدد المؤلف الموقف من الوجود المصري الذي أصبح محل انتقاد حركة المعارضة التقليدية كما يلي:

"لقد كان وجود جيش العربية المتحدة في اليمن ضرورة وطنية... وكانت اليمن في حاجة إلى خبرات الجمهورية العربية المتحدة... تثبيت الجمهورية العربية اليمنية كان يتطلب دعم العربية المتحدة... قامت بدور وطني هام في الساحة الوطنية شمالا وجنوبا... إلا أن الأجهزة المصرية في اليمن، وبالذات القيادة البيروقراطية العسكرية" قد ارتكبت أخطاء كبيرة. ويمضي في انتقاد ممارسات جهاز المخابرات المصري واعتماده على زعماء القبائل والاقطاعيين ومنحهم الأموال والسلاح لمساعدة الجيش المصري مما شجعهم على التكتل والسعي للاستيلاء على السلطة، ويرى أنهم أصبحوا دولة داخل الدولة[147].

ويؤرخ الكتاب لنشأة الحركة النقابية داخل الجمهورية، ويقدم معلومات لم تسجل في أي مرجع آخر، ولذلك تكتسب أهمية تاريخية، فيشير إلى أن أول منظمة نقابية في الشمال قد تكوَّنت سرا في مشروع شق طريق تعز صنعاء سنة **1961**، وهو مشروع كانت تنفذه الوكالة الأمريكية. ويضيف أن هذا التكوين السري قد تحول في سنة **1963** إلى نقابة العمال في تعز، وتأسست بالمثل نقابات عمال في الحديدة وصنعاء، ومن النقابات الثلاث تكون الاتحاد العام لعمال اليمن سنة **1965** الذي أصبح عضوا في الاتحاد العام للعمال العرب في آخر العام نفسه.

[147] نفسه، ص. 178 . 179.

كما يشير إلى بدء تكوين المنظمات الأهلية، فتأسس في تعز نادي الشباب الثقافي اقتداء بنادي الشباب الثقافي في عدن الذي تستفيد منه حركة القوميين العرب، وكان قناة من قنوات نشاطها السياسي وفعلها الثقافي. وفي العام نفسه الذي نشأ فيه الاتحاد العام لعمال اليمن بدأ تشكيل الجمعيات التعاونية الريفية في محافظة تعز والتي كانت امتدادا لما سمي "النوادي والاتحادات القروية" لأبناء الشمال في مستعمرة عدن والتي تحدثنا عنها آنفا، وتقوم بمهمات اجتماعية كمساعدة الطلبة الفقراء، وجمع التبرعات لإنشاء مدارس أهلية في مناطقها. ويصنف المؤلف "المقاومة الشعبية" التي نشأت خلال حصار صنعاء في أواخر 1967 وبداية 1968 باعتبارها من الجمعيات الأهلية بسبب قيامها على التطوع وإن قامت بأدوار عسكرية وخدمية أثناء الحصار.

ويرى المؤلف أن سيطرة المعارضة التقليدية على الحكم بعد نوفمبر 1967 بعثٌ جديد لهذه المعارضة التقليدية التي لم يكن التغيير الجمهوري في برنامجها بل تقبلته وسايرته حتى استولت عليه لتقيم مشروعها الإصلاحي القديم. ويسرد الأخطاء الجمهورية التي سمحت لها بالانبعاث والسيطرة على الجمهورية، مثل القرار الجمهوري رقم (1) لسنة 1963 بإنشاء مجلس الشيوخ في كل قبيلة وفي كل لواء (محافظة) وفي العاصمة، ومنحهم رواتب وسلطات الإشراف على الجهاز التنفيذي للدولة. وفي الوقت نفسه صدر القرار الجمهوري رقم (7) لسنة 1963 بحظر الحزبية والتضييق على القوى الجديدة. وهكذا في الوقت الذي حوصرت فيه قوى التغيير فُتِح المجال واسعا للقوى التقليدية القديمة كي تحافظ على مصالحها وتوسع نفوذها وتُقوّي مركزها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وحين خرجت القوات المصرية من اليمن عقب هزيمة العرب في الحرب مع إسرائيل في يونيو 1967 كانت القوى التقليدية في وضع سمح لها بالسيطرة على الحكم دون صعوبات. وقامت بتوجيه ضربة لقوى الجديد وملاحقتها والتضييق عليها.

أما في عدن والمحميات فقد سرد الكتاب التطورات التي حدثت منذ بداية الاحتلال وظهور التجمعات السياسية مثل الجمعية العدنية، ورابطة أبناء الجنوب، والجبهة الوطنية المتحدة سنة 1956، وظهور الأحزاب القومية مثل البعث، وحركة القوميين العرب، واتحاد الشعب الديمقراطي، وأوجز جهود حركة القومين العرب للتوسع في أوساط الفئات الشعبية وبخاصة التواجد في الحركة النقابية تمهيدا لقيام الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل، التي

أعلنت قيام ثورة 14 أكتوبر 1963 وبدأت الكفاح المسلح. وسرد الكتاب مواقف القوى السياسية المختلفة من الكفاح المسلح إما معارِضة وإما مؤيدة للجبهة القومية التي خاضت حرب التحرير وتصارعت مع جبهة التحرير المكونة من القوى التي عارضت في البداية اللجوء إلى الكفاح المسلح، حتى استولت الجبهة القومية على المناطق ودخلت في صراع مسلح مع جبهة التحرير المنافسة لها ونجحت في التغلب عليها وتسلمت استقلال البلاد وأنشأت جمهورية مستقلة عاصمتها عدن.

وأصَّل للصراع اللاحق داخل الجبهة القومية بتتبُّع تنوع الفئات التي تحالفت داخلها، وهو ما أدى في رأي الكاتب إلى الصراع داخل الجبهة حول الرؤى والتوجهات، ويحاول أن يعطي تفسيرا طبقيا لتلك الاختلافات، وتتابعت الخطوات التصحيحية داخل الجبهة حتى عقِد مؤتمرها الرابع في زنجبار سنة 1968 الذي كان مقدمة لاستيلاء يسار الجبهة على السلطة في 22 مايو 1969.

ولخص الخلافات بين قيادة حركة القوميين العرب المركزية في بيروت التي كانت تؤيد مصر بدون نقاش وحركة القوميين العرب في اليمن التي كانت على خلاف مع الأجهزة المصرية في اليمن حول قيادة الكفاح المسلح ضد البريطانيين في الجنوب، مما أدى إلى انقطاع الصلة التنظيمية بين فرع الحركة في شمال اليمن والقيادة المركزية في بيروت.

وانتقد الكتاب حتى الميثاق الوطني الذي تبناه المؤتمر الأول للجبهة القومية في سنة 1965 بدعم من القيادة المركزية للحركة، واعتبر أنه لم يكن مناسبا. واستنتج أن ذلك قد كان مقدمة لدمج الجبهة القومية في جبهة التحرير في 13 يناير 1966 مما أدى عمليا إلى توقف الكفاح المسلح ضد البريطانيين. لكن قواعد الجبهة القومية سرعان ما تنبهت للمخاطر الناتجة عن الدمج على استمرار معركة التحرير، فبادرت بإعلان استعادة زمام المبادرة ومواصلة الكفاح المسلح الذي تواصل حتى الاستقلال.

وقد سرد المؤلف جميع هذه الأحداث والتطورات وخلفياتها السرية بطريقة شدت انتباه أبناء الجيل الذي كان ما يزال يفتح عينيه على ما حوله فلا يجد مصادر تساعده على فهم ما يدور من حوله والتفاعل معه إن استطاع، في وقت كان فيه هذا الجيل قد بدأ في اتخاذ المواقف المتعاطفة أو المؤيدة أو حتى المعارِضة، وكان في أمس الحاجة إلى أن يكون على بينة من الحقائق والتطورات. فجاء هذا الكتاب ليقترح إجابات لم يجد جيل الجمهورية غيرها متاحا

أمامه لا في المدرسة ولا في الصحافة المحلية المحدودة الموجهة وغير المستقلة. لذلك اعتبرناه من وجهة نظرنا أهم كتاب قرأناه في تلك المرحلة وساهم في تكويننا الفكري والسياسي، بل والثقافي، لأنه قدم لنا "نظرة متكاملة" إلى مجتمعنا، وزودنا بتفاصيل وأسماء وتواريخ، وعرَّفنا على تيارات الحياة السياسية التي كانت تدور من حولنا دون أن ندركها ناهيك عن أن نتفاعل معها.

وهذا ما أعطى لهذا الكتاب أهميته السياسية والثقافية في تلك الفترة التي كانت تعاني من ندرة الكتاب اليمني، وبخاصة الكتاب الذي يتناول الموضوعات المثارة في الأخبار وفي المقهى والشارع وفي المقايل لكنها غير مثارة في الصحافة ولا في المدارس. ولذلك انتشر هذا الكتاب بسرعة وتداوله القراء كالمنشور السري، وانتقل من يد إلى يد بحرص شديد، ومن ثم كان كتابا أسهم إلى حد بعيد في التكوين الثقافي للكثير من الشباب. ومن المؤكد أن القوى السياسية المنافِسة للتيار السياسي الذي ينتمي له المؤلف والمعارِضة له قد كان لها انتقادات سياسية وغير سياسية للكتاب، لكن هذا الانتقاد لم يكن شائعا قدر شيوع الكتاب نفسه، ولم يصل إلى أيدينا في تلك الفترة، والغالب أنه كان نقدا شفويا في الأطر الضيقة ولم يكتب في نص يناقش موضوعات الكتاب ويبين ما فيها من أخطاء أو من انحياز سياسي إلى تيار بعينه، هو التيار الذي شارك مشاركة فعالة في الدفاع عن الجمهورية وفي الكفاح المسلح لتحرير الجنوب من الاستعمار البريطاني وأصبح في الجمهورية الثانية مشاركا في المعارضة ودفَع غاليا ثمن معارضته تلك.

وما يزيد من أهمية الكتاب أن مؤلفه ينقل الأحداث والمواقف والتحليلات من مصدرها الأول، لأنه لم يكن مجرد مشارك في تلك الأحداث والمواقف، بل كان في موقع قيادي في تيار اليسار الذي يمثله، ومشاركا في اتخاذ القرارات السياسية المهمة. وعمِل خلال المرحلة الأخيرة من الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني لعدن والمحميات مستشارا سياسيا سريا مسموع الكلمة لدى الجبهة القومية، بما في ذلك عند نيل الاستقلال في 30 نوفمبر 1967[148]. ولعل هذه الصلة الوثيقة بالأحداث التي جرت تحت السطح ولم ينشر الكثير

[148] وبعد عودته من عدن بُعَيد الاستقلال إلى الشمال عمل على تحويل فرع حركة القوميين العرب ليؤسس الحزب الديمقراطي الثوري اليمني عام 1968 وأصبح أحد أهم قياداته، قبل أن يصبح عام 1972 أمينه العام. ومعروف أن والده أحمد عمر العبسي كان من أوائل المستنِيرين، وكان أول من

عنها في الظاهر قد أثارت فضولنا في تلك الفترة، وجعلتنا أكثر تلهفا لقراءة الكتاب والاستزادة في البحث عن معلومات إضافية تساعدنا في فهم واقعنا وتلمس خطواتنا الأولى في معمعة الصراعات الدائرة في اليمن وفي المنطقة العربية وفي العالم.

دراسات فكرية وأدبية، وكتابات، أبو بكر السقاف

كان أبو بكر السقاف قد بدأ الكتابة بأسلوب جديد لم تعرفه الساحة الثقافية في اليمن، يتسم بكثير من العمق وسعة الاطلاع والتكوين الثقافي المتين، لكن هذه المقالات والبحوث لم تُنشَر، أو نشرت متفرّقة في صحف قليلة الانتشار. وتصادف أن بدأت مجلة "الكلمة" البحث عن مؤلفات تستحق النشر، واستعانت بعبدالعزيز المقالح الذي كان حينذاك مقيما في القاهرة، فاختار لها مجموعة مقالات وبحوث كتبها السقاف في أوقات مختلفة ولم تجد فرصتها للنشر والوصول إلى أيادي القراء مع أنها متميزة من حيث عمقها وتناولها لموضوعات غير مطروقة في اليمن، وبها بلغ فن المقال في حركة الثقافة في اليمن ذروة تطوره وعمقه وسعة اطلاعه.

وقد بدأت علاقتي بما يكتبه السقاف حين كنتُ في بداية تفتحي على القراء الأدبية وتمرسي في السياسة في مطلع سبعينات القرن العشرين. وكنت أسمع لأول مرة بمثقف وكاتب اسمه أبو بكر السقاف، إذ وقع في يدي مقال طويل، وفي الواقع بحث، بعنوان "ملاحظات نقدية في المركزية الأوربية" في الفلسفة، نشرته صحيفة "الحقيقة" الأسبوعية التي كان المثقف اليساري يحيى عبدالرحمن الإرياني قد أصدرها في تعز وفتحت بابا أوسع لتناول القضايا السياسية والثقافية بشكل غير مسبوق في الحركة الثقافية في اليمن. فأحسست في الحال من قراءة المقال أنني إزاء مثقف وكاتب جديد ومختلف، من حيث سعة الاطلاع والإحاطة بالموضوع وبتيارات الفلسفة، ومن حيث العمق ودقة الملاحظات والقدرة على الصياغة. وبدأت منذ ذلك الوقت أترقب أي مقال يكتبه السقاف في المجالات المختلفة. ومن حسن الطالع أنني وقد أصبحت طالبا في الجامعة قد وصل إلى يدي كتاب "كتابات فكرية وأدبية"،

أدخل التصوير الفوتوغرافي إلى اليمن، وهو الذي التقط صور الإعدامات التي نفذها الإمام أحمد حميدالدين في ميدان العُرضِي في تعز عقب فشل حركة 1955. وهي الصور التي نشرها الكاتب الكويتي من أصل يمني أحمد السقاف في كتابه "أنا عائد من اليمن" المنشور في العام نفسه، وكشفت لأول مرة بشاعة عمليات الإعدام في مملكة الظلام.

بمقدمة كتبها عبدالعزيز المقالح، تشكو من أن إنتاج الكتاب وأن التأليف في اليمن قد تأخر وأننا ما نزال مستهلكين للكتاب الصادر خارج اليمن ولم نبلغ بعد مرحلة المشاركة في الإنتاج المعرفي.

فأقبلتُ على هذا الكتاب إقبالا متحمسا والتهمتُ ما فيه من مقالات في وقت قصير. وجاء الكتاب الثاني بعنوان "كتابات" ليؤكد المكانة الكبيرة لكاتبه باعتباره كاتبا يمنيا متميزا واسع الثقافة يضيف إلى حركة الثقافة الحديثة في اليمن لبنة قوية لم تتوفر لها من قبل.

فأول المقالات، بعنوان "بتهوفن، موسيقى لكل العصور"، غير مسبوق في الكتابات اليمنية المهتمة بالتناول النقدي لفن الموسيقي في اليمن، يستعرض إبداع واحد من عظماء الموسيقيين في العالم. ويقدم الفن ليس باعتباره "أقصى درجات الفرح التي يهيِّئها الإنسان لنفسه" فحسب، بل باعتباره ضربا من المعرفة العميقة والدقيقة. وقد كتب هذا المقال سنة 1970 في ذكرى ميلاد ذلك الفنان العظيم، من وجهة نظر متذوق للموسيقى وليس من وجهة نظر موسيقية متخصصة. ويعلل عظمة فن بتهوفن من حيث تعبيره عن التغيير التاريخي الذي أحدثته الثورة الفرنسية، وكونه انعكاسا للحركة الرومانسية وللنزعة الديمقراطية التي شهدتها أوروبا والعالم منذ ذلك التاريخ.

ومن بتهوفن إلى ترجمة مختارات من الشعر الرومانسي لليرمنتوف، مقدما لها بتعريف بالشاعر. وتناول في مقال آخر مختارات من شعر شاعر رومانسي آخر هو هلدرلن، يسبقها مقدمة عن الشاعر وعلاقته بالفيلسوف الوجودي هيدغر، والظروف التي نشأ فيها في ألمانيا المقسمة وأثرت فيه وفي شعره. واستعرض في تناول آخر مكانة بوشكين في الثقافة الروسية معتبرا أنه "صنع وجدان الروس" وكتب عن شعر بوشكين ونثره بحثا طويلا وعميقا، كما كتب عن الشاعر السوفيتي بلوك وترجم بعض قصائده.

وبالنسبة للثقافة العربية الإسلامية، كتب مقالا مطولا عن الأصول الاجتماعية السياسية للمعتزلة، يعتبر بحق إضافة نوعية إلى ما كتب عنها. فمع أن ما كتب عن المعتزلة كثير نسبيا بالعربية وبغير العربية، باعتبارها مدرسة العقل في التراث العربي الإسلامي، لم أقرأ مثل هذا التناول لأصولها الاجتماعية السياسية في أي تناول آخر. إذ يرى أن الدارسين العرب للمعتزلة قبله "اقتصروا عند الحديث عن الجانب الاجتماعي والسياسي على ذكر بعض المظاهر العامة، التي لا تؤدي إلى صياغة محددة واضحة للأصول والجذور الاجتماعية

لحركة المعتزلة، ولذا فإن الصورة التي قدمها مؤرخو الفِرَق أمثال الشهرستاني والبغدادي وابن حزم وما تناثر من مؤلفات الجاحظ وابن المرتضى وغيرهما هي الماثلة إلى يومنا هذا في أذهان القراء العرب عندما يتحدثون عن المعتزلة ومجتمعهم ومواقفهم السياسية"[149]. ويرى أن هذا يحتاج إلى مزيد من الدراسة والفحص.

ويناقش السقاف مقالات الشهرستاني والبغدادي وابن حزم والجاحظ وابن النديم والزمخشري والجويني والغزالي والباقلاني وابن خلدون من الأقدمين، وعبدالعزيز الدوري وغيره من المحدثين، بطريقة مبدعة وبسعة اطلاع على النصوص وفهمها وتناولها نقديا بما يليق بمفكر معاصر يستحق الإعجاب، وهذا ما جذب الكثيرين لقراءته بإقبال وشغف، وما جعل مكانه في قسم الفلسفة في جامعة صنعاء حاجة ماسة وليس مجرد توظيف لأستاذ مؤهل في مجال تخصصه. وهو أيضا ما أكسبه إقبال تلاميذه ومحاولة اقتدائهم به.

ويرى أن موقف الخليفة المأمون من المعتزلة محكوم بكونه خليفة يدير شئون مملكة مترامية الأطراف، فيها صراعات مذهبية وسياسية ودينية وتداخل بين الشيعة والاعتزال والحركة العلوية السرية، مع أن المعتزلة كانت في البداية حيادا بين أرستقراطية قريش ممثلة في الأمويين والهاشميين، لكنهم لم يأخذوا برأي الخوارج الذين كانوا، باعتبارهم من فقراء الجزيرة، يمثلون إسلاما لا علاقة له بصراعات مكة والمدينة "وتمسكوا بأخوة إسلامية بسيطة لا تفرق بين المسلمين إلا بالتقوى"[150]. ويضيف أن دولة الخلافة في أيام مؤسسي المعتزلة واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد أصبحت مختلفة في عصر المأمون.

يركّز السقاف على عهد المأمون في دراسة الجذور الاجتماعية والسياسية للمعتزلة. ويرى أن تكوُّن المدن في المجتمع العربي الإسلامي وتوسعها ناتج عن توسع السوق التجاري مقتبسا قول ابن خلدون إن الدولة هي "السوق الأعظم" ليستنتج أن نزوع المعتزلة "نحو تحكيم العقل كان بلا شك تعبيرا عن المزاج الفكري لطبقة التجار وأرستقراطية المدن الكبيرة" وأن "فلسفة المعتزلة محاولة لخلق أسس عقلية للتطور داخل الفكر الديني، أي دون التضحية بأصوله وأسسه التي كان أهمها في نظرهم التوحيد والعدل"[151].

---

[149] أبو بكر السقاف، دراسات فكرية وأدبية، ص. 137.

[150] نفسه، ص. 139.

[151] نفسه، ص. 141 . 144.

وينتهي إلى أن فشل المعتزلة قد كان الوجه الآخر لانحدار حركة التطور الصاعد في عصرهم بانحسار تطور المدن وأصحاب الحِرَف والفئات الاجتماعية المستنيرة في المدن الكبيرة، وهذا رأي مبتكر ولا شك ولكنه قد يحتاج إلى نقاش لفحص مدى صحته وانطباقه على واقع الحال. لكن دراسة أسباب أفول المعتزلة ما تزال مفتوحة وقابلة للنقاش. ويظل السقاف مثالا يستحق أن يحتذى للمثقف اليمني واسع الاطلاع والمتمكن من أدوات التحليل الفلسفي والكاتب العميق الذي إذا تناول موضوعا أغناه بالبحث والإحاطة بجميع جوانبه.

ومن المقالات التي ضمها هذا الكتاب بحث بعنوان "الزبيري شاعرا ومفكرا" يعد من أعمق وأهم ما كُتِب عن الزبيري، وقد استعنت به في الفصل السابق عن الزبيري وتجديد لغة الشعر في اليمن.

ويضم الكتاب الثاني للسقاف والذي يحمل عنوان "كتابات" (أعطت له دار الهمداني في عدن التي أعادت طبعه الرقم 1)، مجموعة أخرى من المقالات والبحوث التي كتبت في أوقات متفرقة وجمعت لنشرها في هذا الكتاب.

ومن مميزات كتابات السقاف أنها تقيم حوارا صريحا أو مضمرا مع كتاب آخرين تناولوا الموضوع نفسه. ففي المقال الأول من هذا الكتاب بعنوان "القضية الأولى" يتناول التخلف الاقتصادي والاجتماعي في أكثر البلدان فقرا في وقت كتابة المقال، وهي اليمن وإثيوبيا وبنغلاديش وأفغانستان، وكأنه يقيم حوارا غير مباشر مع تناول مُحَمَّد سعيد العطار للتخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن[152] وتناوله النقدي في حينه لتعريفات التخلف ولتعامل المفكرين الاقتصاديين مع هذا التخلف، ولتقارير منظمات الأمم المتحدة ولجداول بياناتها.

---

[152] أذكر أنني قرأت في الثمانينات مقالا للسقاف نشر في إحدى الصحف يتناول مؤلف العطار تناولا نقديا وحظى بإعجابي فاحتفظت به في نسختي من الكتاب لأعود إليه عند الحاجة، ولكنني بسبب كثرة تنقلي من منزل إلى آخر ومن بلد إلى آخر واضطراب ظروف اليمن قد فقدت تلك النسخة من الكتاب ومعها المقال المذكور. ولم تتح لي ظروف اليمن الحالية التواصل معه في منفاه الاختياري.

ويفحص السقاف مفاهيم سائدة في الفكر السياسي والاقتصادي العالمي، وعلى الأخص فيما سمّي البلدان النامية، حول خلق كتلة خاصة بالدول الفقيرة، أو ما يسميه دول العالمين الثالث والرابع (باعتبار أن أفقر الدول وأكثرها تخلفا تمثِّل العالم الرابع) مستبعدا إمكان تحقق الفكرة لأن ما يجمع بينها هو تبعية اقتصادها للسوق الاستعمارية. ويرى أن من المغالطة تصنيف الدول على أساس معدل دخل الفرد، لأن دخل الفرد يعتمد على تطور قوى الإنتاج ووسائل الإنتاج، ولأن تدني مستوى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يمتص جميع خيرات المجتمع المادية والروحية. كما أن المديونية تثقل كاهل دول العالم الثالث، بسبب النمو السريع لمعدل الاستهلاك مما يكبح عملية التنمية ويؤدي إلى تدهور الإنتاج المحلي، فتستهلك البلاد أضعاف ما تنتج، وتلجأ إلى الديون لسد العجز في ميزان المدفوعات المختل، مما ينتج التبعية للسوق الرأسمالية وانخفاض معدل الدخل الفردي، ويزداد التخلف التكنولوجي، ويستمر تخلف البلد المعنِي.

ويلاحِظ أن تحديد سعر العملات الأجنبية بقرار إجراء شكلي يسهِّل المضاربة بالعملات في السوق المحلية ومن ثم تدور حلقة التخلف. ولن تكون إعادة جدولة الديون سوى مسكِّن مؤقت. ولا تستطيع إلا حكومة تمثِّل غالبية الشعب أن تتخذ قرارات جريئة تحدِث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى زيادة النمو الذاتي.

ويتناول في مقال آخر مسألة "هجرة العقول ومشاكل التطور" فيقول إن هجرة العقول لم تعد عفوية كما كانت في السابق، بل أصبحت تهجيرا منظما تموله جهات معينة، لأن الدول المضيفة للمهاجرين لا تدفع شيئا مقابل تعليم المهاجرين وإعدادهم من أطباء ومهندسين وباحثين علميين. ويورد أرقاما عن عدد المهاجرين من المتعلمين إلى الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية، ويعيد هجرة الكوادر من الدول العربية إلى توفُّر فرص علمية وثقافية لا تتوفر في الوطن، وإلى المصاعب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعدم الاستقرار، ووجود بيئة طاردة. كما أن هجرة اليد العاملة تحبط الصناعة والتنمية. ويستنتج أن هجرة العمال والكفاءات كفيلة بشل كل تخطيط في المستقبل.

وعن الهجرة اليمنية يقول إن للهجرة تاريخا طويلا في حياة اليمنيين، وأصبحت تميز المجتمع اليمني، بسبب قسوة الطبيعة اليمنية وتنوعها الجغرافي والصراع بين الدولة المركزية والقبائل، لكنه يؤكد على عدم المبالغة في دور الظروف الطبيعية لأن ضآلة الدور الإنساني

التنموي تجعل الظروف الطبيعية حاسمة. ويعتبر الهجرة مظهرا من مظاهر التبعية الاقتصادية للبلدان المضيفة.

ومن المقالات المهمة التي احتواها الكتاب تناول خصائص عملية تحديث اليابان. فقد تخلى الحكام الإقطاعيون اليابانيون في الماضي عن سياسة العزلة التي دامت أكثر من مئتي عام، وشرعوا في الانفتاح على الثقافة الغربية واقتبسوا منها بنشاط. فأخذت هذه الثقافة الغربية تتغلغل في الحياة اليابانية. وانفتح الباب لتطوير قوى الإنتاج الرأسمالية ولكنها سارت في طريق يختلف عن الطريق الذي سارت فيه الدول الرأسمالية المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة، وقامت بإصلاحات عصرية. فأنجزت اليابان في السنوات الأولى من القرن العشرين ثورتها الصناعية بسرعة وبوتائر قل نظيرها في العالم، وبنت السمات العامة للدولة العصرية، حتى أصبحت سنة 1919 إحدى الدول الخمس الكبرى. لكن النزعة العسكرية تأججت ولم تحظ الديمقراطية البرجوازية والنزعة الفردية بفرص للنمو.

ويضيف أن نمو الرأسمالية في اليابان أدى إلى ظهور الديمقراطية وازدياد قوة الأحزاب السياسية. إلا أن الديموقراطية قد تعرضت للإلغاء في أجواء الحرب وحلت الكارثة باليابان في نهايتها سنة 1945.

ويوجِز السقاف المميزات الخاصة لتحول اليابان إلى دولة حديثة كما يلي:

اعتمد تحديث اليابان على الاقتباس من الثقافة الغربية إثر سياسة الانفتاح وإنهاء العزلة. وكان من الصعب رسم خط فاصل بين التحديث والتغريب.

ونشأت الحاجة إلى نشر المعارف العلمية الحديثة، وبخاصة لدعم القوة الحربية لتتجسد فيها جميع إنجازات العلوم والتكنولوجيا، حيث بدأ إنشاء الجامعات لتشجيع البحث العلمي ونشر المعارف العلمية في التعليم العام.

كما انتعشت الفنون، وظهر الشعر الجديد، وانتعش الرسم والفنون التشكيلية والمسرح.

وشهدت اليابان فتحا ثانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وطُبِّقت تحت الاحتلال إصلاحات أدت إلى تحويل اليابان إلى دولة عصرية. وارتبطت بالمبادئ الديمقراطية العصرية[153].

وخصص السقاف ثلاثة مقالات للفن التشكيلي الذي كان ما يزال يمشي خطوات طفولته الأولى في اليمن، المقال الأول يتناول فن الرائد الفنان المبدع هاشم علي بعنوان "الإنسان والأرض في فن هاشم علي"، والثاني متابعة لنشاط معرض فني أقيم في جامعة صنعاء، والثالث أيضا ملاحظات حول الفن التشكيلي في المعرض نفسه. وتعد المقالات الثلاثة تحية وتشجيعا من كاتب مهم وفيلسوف للنشاط الفني التشكيلي ليشد على أيدي الفنانين الشباب ويشجعهم على مواجهة الصعاب ومواصلة الإنتاج الفني وتطويره بمثابرة لا تستسلم أمام الصعوبات والمعوقات الكثيرة.

ومن بين هذه المقالات يستحق فن هاشم علي أن نتوقف عنده لأنه كان حتى وفاته علامة مضيئة في حياة الفن التشكيلي الشحيحة في اليمن، وأحد الذين تركوا بصمات مهمة على طريق الإنتاج الفني التشكيلي. فقد بزغ فن هاشم على من الصفر، في بيئة لم تكن بعد قد وجدت الوقت لتدرك وجودها الجديد وتنفتح على الفن التشكيلي. فكان أن فاجأها بفن جديد رفيع، واعتكف في صومعة الفن وحيدا مثابرا صابرا كراهب في صومعته، وأخلص لفنه حد نكران الذات ونسيان كل شيء عداه في الحياة. ولم يبدأ اكتشاف المثقفين اليمنيين لفنه إلا في وقت متأخر، وعندها بدأ الاعتراف به وبفنه من خلال تنظيم معارض فنية لأعماله التي تجاهلها الجميع وأهملتها المؤسسات العامة. وجاء اهتمام السقاف بالكتابة عنه متأخرا بمناسبة تنظيم معرض فني في صنعاء لأعماله المكدسة في منزله المتواضع في مدينة تعز.

والواقع أن الاعتراف الأول بأعماله وإبداعاته قد بدأ بعيدا عن أضواء الإعلام الذي كان كله رسميا، عن طريق البيع بأسعار متواضعة للسواح والزائرين الأجانب، وهو ما وفر له بعض الدخل لمساعدته على تحمل تكاليف حياته المعيشية المتواضعة ومواصلة الرسم دون توقف. واكتشف بعض اليمنيين أن في المدينة فنانا قديرا فبدأ القليل من القادرين شراء

[153] نفسه، ص. 82 . 106.

اللوحات وتزيين جدران مجالسهم بها من باب التقليد أكثر منه عن معرفة وتذوق واعٍ للفن التشكيلي.

إن بقاء أمثاله في ساحة الإنتاج الفني "لا يدل على صمود الفنان في بيئة اجتماعية صعبة فحسب، بل وعلى تواضع مطالبهم المفرط، واختصارهم لمطالب الجسد إلى الحد الذي يقيم الأود ويحفظ ماء الحياة الجارية في عروقهم، ليمسكوا بالريشة ويتأملوا مجتمعهم بالخطوط والألوان"[154]. ويتساءل السقاف كيف استطاع هاشم علي، استنادا إلى موهبته الكبيرة، أن يواصل الرسم ويطور فنه بعيدا عن حركة الفن العربية والعالمية المعاصر؟ فقد كانت صلته الوحيدة بالفن التشكيلي العربي والعالمي مثابرته على قراءة ما يستطيع الحصول عليه من مطبوعات عن فن الرسم. وهذا يعكس الجهد الكبير الذي بذله هاشم لتطوير إنتاجه الفني ومواجهة الصعوبات الجمة بصبر وأناة.

ومما يستحق الذكر في مقام الحديث عن تأسيس الفن التشكيلي في اليمن الإشارة إلى رائد آخر من رواد الفن التشكيلي بعد قيام الجمهورية، هو الفنان عبدالجبار نعمان، الذي اكتشف موهبته الفنية وهو ما يزال طفلا، ورسم صورة للزعيم العربي جمال عبدالناصر قدمها له عند زيارته لليمن سنة 1964 وكان عمره حينذاك خمس عشرة سنة. وأراد الزعيم العربي تكريمه بما يساعده في تنمية موهبته الفنية، فأعطاه منحة للذهاب إلى القاهرة لدراسة الفن التشكيلي. ودرس هناك، في المعهد الإيطالي للفن التشكيلي، حتى تخرَّج وعاد ليشارك مع هاشم علي في تأسيس هذا الفن في الحركة الثقافية في اليمن.

[154] نفسه، ص. 110.